التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN: 2382-2643

وزير داخلية فرنسا الصليبية في تونس

المساجد في قلب المعركة السياسية الحضارية

التحرير — الاثنين 23 ربيع الأول 1442هـ الموافق لـ 9 نوفمبر 2020 م العدد 315 الثمن 700م — التحرير

الحكومة والبنك المركزي وجهان لعملة واحدة

الاتفاق حول ملف الكامور: ولكن ملف الاستعمار ونهب الثروات لم ينتهي بعد.

مأساة المسلمين في فرنسا

الإمارات والبحرين تدعمان حملة ترامب الانتخابية بالمال المباشر

كلمة العدد

حكامنا سهم في كنانة أعدائنا

يكاد المرء لا يستطيع أن يجد رابطا بين أن يتحدث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن أزمة تعيشها بلاده حين يكشف، وهو الرئيس الذي بيده السلطة العليا، عن «نزعات انفصالية» تتهدد وحدتها، أو حين يحذر من النزعات المتطرفة التي استشرت، بحسب قوله في أنحاء عديدة من التراب الفرنسي، وتحذيره من اهتزاز قيم الجمهورية أمام قيم الدين لما أشار إلى «من يوظفون الدين للتشكيك في قيم الجمهورية الفرنسية»، وبين أن يُصدر حكما، إطلاقيا، أن الإسلام «ديانة تعيش اليوم أزمة في كل مكان في العالم»، إلا أن يكون الإقبال، اللافت للأنظار، للإنسان الفرنسي وكثير من أهل أوروبا، للبحث في حقيقة الدين الإسلامي الذي يعيش بين ظهرانيهم، والنظر في قيمه التي يحرص عليها من استوطن أرضهم من أبناء الجاليات المسلمة، ومقارنتها بالقيم المتهافتة للديمقراطية الرأسمالية، ودخول الأعداد المتنامية من شبابهم في الدين الإسلامي باقتناع لافت، هو الأمر الذي حدا بالرئيس الفرنسي وحكومته، ومجلس شيوخها، ومعظم الأحزاب السياسية فيها ومراكز دراستها، إلى الإجتراء على الإسلام والتقول عليه، لما يعلمون أن لا خشية لديهم من ردة فعل حكام المسلمين في أرجاء العالم.

فالقول أن ماكرون افتعل هذه الأزمة للتغطية على الإخفاقات في السياسة الخارجية والداخلية، أو فشله في مكافحة وباء كورونا وعجزه عن إنعاش الاقتصاد، وأنه بعد تراجع شعبيته أمام الأحزاب اليمينية المتطرفة، واستعدادا للانتخابات، اختار المسلمين ككبش فداء للتنصل من مسؤولياته، ما هو إلا تسطيح للقضية، وانحراف بها عن منطلقاتها وتضليلا عن أهدافها وغاياتها. بل إن استهداف الإسلام كوجهة نظر، وكنظام حياة، واستهداف كل من يعمل على إيجاده مطبقا بوصمه بالإسلام السياسي وتحميله جريرة التصدع البارز في نسيج المجتمعات الغربية هو الأساس الذي يحدد مواقف وسلوك السياسة الفرنسية.

أمام أزمة المجتمع الفرنسي والغربي عموما، بتهافت قيم ومفاهيم الديمقراطية والرأسمالية، وانتفاض أعداد متنامية من أبناء هذه المجمعات، وتهديدهم لسيطرة الطبقة الحاكمة، ووضعهم نمط العيش في وضع الاهتزاز، لم يجد الساسة الفرنسيون ومختلف مراكز القرار لديهم، إلا استعداء الإسلام والمسلمين بالدفاع عن مجلة «شارلي هيبدو» لما أعادت نشر الصور المسيئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بذريعة حرية الصحافة وحرية التعبير لما قال ماكرون «...في فرنسا هنالك أيضا حرية التجديف (السخرية من الأديان)... وأنا هنا لحماية هذه الحريات» وأيد موقفه وزير الخارجية البريطاني، دومينيك راب، لما أعرب عن تضامن المملكة المتحدة مع فرنسا داعيا دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) للاتحاد دفاعا عما وصفه بحرية التعبير. ودعم الاتحاد الأوروبي موقفه بأنه سيظل يدافع عن قيمه والتي تشمل حرية التعبير وحرية الأديان. فكانت ذريعة الإرهاب هي الغطاء الذي يتخفى خلفه وضع قيمة حرية التعبير فوق قيمة المس من عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، في اختبار متجدد لمدى خضوع وخنوع الأنظمة في العالم الإسلامي. كانت أحجية إبراهيم العويساوي، التي لم تفك طلاسمها، والذي حل بنيس الفرنسية يوما قبل عملية الطعن وهو الذي لم يؤثر عنه أنه انتمى إلى أي تنظيم إرهابي خلال حياته في تونس التي عانى فيها الفقر والبطالة، لتفاجأ عائلته صباح يوم وصوله بأن الكنيسة نفسها التي قضى أمامها إبراهيم ليلته هي التي شهدت تنفيذ عملية الطعن. لا يسع الملاحظ المنصف إلا أن يطرح ألف سؤال وسؤال، أمام إصرار الجانب الفرنسي على تجاهل كل المطاعن في روايتها حول ظروف الطعن هذه واتهامها لمهاجر سري ليس له من هم إلا الفرار من وضع مأساوي كان يعيشه في بلده ورجاء أن يجد سعة في بلد ظن أن لا يظلم فيه. واستطاعت السلطة الفرنسية باتخاذها من «إرهاب الإسلاميين» ومحاربة هذا الإرهاب مدخلا وحجة للزج بالسلطة في تونس في جهدها للحيلولة دون استئناف الحياة الإسلامية بإقامة دولة الخلافة وحرب الغرب على الأمة الإسلامية. وما مسرحية القبول بعمليات « الإعادة الجماعية والقسرية للمهاجرين وفتح مراكز اعتقال في تونس «إلا فصلا من فصول هذه المسرحية.

جاء وصول وزير الداخلية الفرنسي «جيرالد درامانان» الذي عبر عن انزعاجه من وجود أقسام خاصة بالمنتجات الغذائية الحلال بالمتاجر في بلاده، إلى بلادنا والمنطقة في إطار تحركات فرنسا لمحاصرة «الإرهاب»، و«جماعات الإسلام السياسي» (هكذا) التي تغذي هذه الآفة التي «تضر» بدول المنطقة، لكن الرويبضات عندنا لم يستفزهم خضم الأحداث، الإِزْرَاءُ عَلى النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتَّصْغِيرِ لِشَأْنِه، وَالْعَيْبِ لَهُ بل رحبوا بمن تبنى رسميا كل تلك القبائح وفرشوا له الفرش ووقروه، بل فتحوا له ملفات مخابراتنا ومكنوه من المعلومات التي أراد.

إلا أن الذي لم يكن في حسبان ماكرون وهو يفرض إستراتيجيته على الأذلاء، حقيقة هذه الأمة التي وصفها رب العزة والجبروت بأنها، خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله، وأنها لا ترضى بالذل ولا يعلم أحد قدر حبها لنبيها واستعدادها لفدائه. فقد أربكته بردّة فعلها، مع غياب دولتها التي تغذ السير لإقامتها، ولولا خيانة الخونة، حكامها، لكان اعتذاره يملأ الأصداء، وان غدا لناظره قريب.

أ. عبد الرؤوف العامري

د. الأسعد العجيلي

الحكومة والبنك المركزي وجهان لعملة واحدة

بحسب تصريح وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسي علي الكعلي يوم الإثنين 19 أكتوبر 2020 فإن الدولة تحتاج إلى تعبئة مالية ضرورية لا تقل عن 11 مليار دينار في شكل قروض، حيث ينتظر أن يصل حجم الدين العمومي في نهاية سنة 2020 إلى 100 مليار دينار وهو رقم مرعب يعادل 90 بالمائة من الناتج المحلي الخام تقريبا. وكان مسؤول في الحكومة صرح في 16 أكتوبر 2020 لرويترز بأن احتياجات البلاد من الاقتراض في العام المقبل تقدر بنحو 19.5 مليار دينار منها 16.5 مليار دينار قروض أجنبية وهو ما لم تجرؤ أي حكومة سابقة على اقتراضه.

وقد أعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي أن التعبئة المالية ستتم من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي والاقتراض من الجهات المانحة، مؤكدا في هذا الخصوص بأن لا مناص من مراكمة علاقة الثقة مع هذه الجهات ويقصد بها المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع إمكانية الالتجاء للبنك المركزي لتوفير السيولة اللازمة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من تضخم (5.6٪ حاليا) وتآكل في المقدرة الشرائية للناس.

الالتجاء للبنك المركزي:

وهكذا كان، حيث طلب رئيس الحكومة يوم الثلاثاء 03 نوفمبر 2020 البنك المركزي بالتدخل مباشرة من أجل تمويل عجز الموازنة، لافتا إلى أن «هذا الحل ليس بدعة تونسية وتم اعتماده في اقتصاديات ليبرالية في دول مشابهة لتونس مثل المغرب ومصر» وأضاف أن «البنك المركزي تمكّن من السيطرة على التضخّم وانزلاق الدينار نوع ما في الفترة السابقة، لكن اليوم قوت التونسي مهدد لذلك يجب على البنك أن يلعب دوره». وأكد المشيشي الحرص على تعبئة الموارد الضرورية لتغطية نسبة العجز من خلال مواصلة الإصلاحات والإجراءات مبرزا أهمية إيجاد صيغ حقيقية تخرج البلاد من الوضع الحالي وتلائم بين ضمان استقلالية البنك المركزي وتعزيز دوره في تطوير المالية العمومية وتحقيق توازناتها وتنمية الاقتصاد الوطني ومعاضدة مجهودات الدولة في مواجهة التحديات المطروحة أمامها.

من جهته حمّل محافظ البنك المركزي مروان العباسي البرلمان والنواب مسؤولية ما قد ينجر عن السماح للبنك المركزي، بالتمويل المباشر لخزينة الدولة، منبها إلى أن هذا الإجراء سيؤدي مباشرة إلى إشكاليات ارتفاع نسب التصخم وانخفاض قيمة الدينار.

إستقلالية البنك المركزي:

وما يجدر ذكره أن دور البنك المركزي يتمثل في رسم السياسات المالية والنقدية للبلاد بالسيطرة على عرض المال وقيمته بإصدار العملات ووضع أسعار الفائدة وضمان سير النظام المالي والنقدي بما يخدم النظرة الرأسمالية للاقتصاد.

والسبب في استجداء الحكومة للبنك المركزي من أجل إقراضها (ثلاث مليارات من الدينارات) هو أن الفصل 25 من القانون عدد 64/2015 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي تمت المصادقة عليه في 11 أفريل 2016 بضغط من الاتحاد الأوروبي وأذرعه المالية يمنع الدولة من الاقتراض من البنك المركزي ويجبرها على التوجه حصرا للبنوك التجاريّة وهيئات النقد الدوليّة لسد احتياجاتها الماليّة. ولذلك منذ أن فرض الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي استقلالية البنك المركزي أصبح الاقتراض الداخلي يتم عبر البنوك المحلية التي تقترض بدورها من البنك المركزي لتفرض فيما بعد شروطها على الحكومة من خلال القروض التي تمنحها بنسبة فائدة مجحفة تثقل كاهل الشعب المثقل أصلا بالديون الداخلية والخارجية.

سرقة مدخرات الناس النقدية:

يبدو من تصريح رئيس الحكومة أن الدولة عازمة على سرقة مدخرات الناس عبر ضخ أوراق نقدية في السوق بدون زيادة الثروة، وهو ما يؤدي الى التضخم وغلاء الأسعار وتدهور في قيمة سعر صرف الدينار، ويبرز هذا في قوله: «البنك المركزي تمكن من السيطرة على التضخم وانزلاق الدينار نوع ما في الفترة السابقة، لكن اليوم قوت التونسي مهدد لذلك يجب على البنك أن يلعب دوره»، فهو يبرر الجريمة التي سيقدم عليها بتهديد الناس، بين تدخل البنك المركزي وقبول التضخم أو فقد مخصصاتهم المالية (قوتهم).

والمشيشي بذلك يريد تحميل الشعب التونسي السياسات العقيمة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، فضخ مليارات في السوق بدون زيادة في ثروة البلاد سيؤدي بالضرورة إلى غلاء الأسعار وتدهور في قيمة الدينار، ما يعني بالضرورة سرقة مدخرات الناس النقدية التي ستتآكل قيمتها الشرائية، ولنا فيما حصل بمصر خير مثال فقد خسر أهل مصر نصف مدخراتهم بسبب التضخم الناتج عن تهاوي العملة، ولذلك فإننا ننصح الشعب التونسي بتحويل مدخراتهم النقدية إلى ذهب أو عقار أو غيرها من الأموال الغير منقولة حتى لا يتعرضوا لسرقة مدخراتهم.

سبب الأزمة:

إن السبب الأساسي للأزمة الإقتصادية في تونس اليوم هو النظام الرأسمالي الذي مكّن من خلال تشريعاته الاقتصادية من وضع اقتصاد البلاد تحت الهيمنة الغربية وأذرعها المالية، حتى فرضت هذه الدول:

1. سياسات اقتصادية عقيمة تحت عنوان الإصلاحات الاقتصادية التي تشترطها المؤسسات المالية عند منح القروض
2. نهب ثروات البلاد ومقدراتها الاقتصادية باسم الاستثمار الخارجي

الحل في الإسلام ودولة الخلافة:

إنه لا حل لما نحن فيه إلا بالإسلام ودولة الخلافة الراشدة التي سيبزغ نورها قريبا بإذن الله، فدولة الخلافة هي دولة رعاية تؤمن لمن يعيش في كنفها العيش الكريم وتوفر الحاجات الأساسية للأفراد من مسكن ومأكل وملبس والحاجات الأساسية للرعية من صحة وأمن وتعليم، وهي على النقيض تماما من دولة الجباية، المنبثقة من عقيدة فصل الدين عن الدولة التي جعلت معظم الناس في تونس يعانون الفقر والمرض والبطالة وسوء الرعاية، والنظام الاقتصادي لحزب التحرير متاح لمن يريد أن يطلع عليه من الخبراء والمفكرين وأهل الرأي وهو جاهز للتطبيق فورا.

من أين نأتي بالموارد الاقتصادية؟

بخلاف ما صرح به سابقا محافظ البنك المركزي مروان العباسي على اذاعة «اكسبراس اف ام» في 16 ماي 2019، «احنا مش بلاد متاع نفط ولا حتى فسفاط، متاع عمل وتصدير وخلق استثمار»، فإن الحاجة الآنية لتعبئة الموارد تكون في البحث عن موارد البلاد الموجودة للاستفادة منها لسد العجز في الميزانية، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية؛ فالمساحة الإجمالية للبلد 16.4 مليون هكتار وهي تعادل مساحة ستة دول أوروبية (هولندا وبلجيكا وسويسرا ولوكسمبورغ ومالطا وقبرص)، ومساحة الأراضي الفلاحية10,5 مليون هكتار، منها حوالي 5 مليون هكتار قابلة للزراعة وهي بمعدل 2.5 هكتار لكل عائلة، و5.5 مليون هكتار غابات ومراعي، وتنوّع المناخ ينتج محاصيل متعددة ومتنوعة من بقول وخضروات وفواكه وغلال، وتملك تونس ثروة حيوانية هائلة من الأغنام والماعز والأبقار والإبل، وساحل يمتدّ 1200 كلم يوفر ثروة سمكية هائلة إذا وقع استغلالها على أحسن وجه، وحسبما تسرب من دراسات فإن تونس تملك مخزون كبير من الغاز، فحقل ميسكار وحده يوفر لتونس٪60 مما تحتاجه البلاد من الطاقة ولكن وقع تسليمه للشركات الأجنبية وتدفع الدولة لهم ملياري دينار بالعملة الصعبة مقابل ما تنتجه أرضنا من الغاز، كما تملك تونس احتياطي هائل من النفط تشهد بذلك عشرات الشركات الأجنبية المنتشر في طول البلاد وعرضها وتنهب النفط دون عدادات ودون حسيب ولا رقيب، (ففي تصريح لرئيس الحكومة المشيشي في 18 أكتوبر 2020 قال بأن توقّف تدفّق ضخّ النفط عبر أنبوب الكامور كلف الدولة 800 مليون دينار، وهذا خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولك أن تتصور ما تدره حقول تونس المنهوبة إذا علمت أن حقول تطاوين توفر ٪40 من إنتاج تونس من النفط و٪20 من الغاز بحسب معطيات رسمية)، وتملك جبال تونس المعادن الثمينة وغير الثمينة والمعادن النادرة، مثل الحديد والجبس والرخام واليورانيوم والحديد والنيكل والزنك والفسفاط وغيرها، وللعلم فقد كانت تونس تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الفوسفات وفق تقرير الاتحاد العربي للأسمدة، حيث كانت تحتل المرتبة الثانية بعد المغرب سنة 2010 بقيمة إنتاجية تقدر بثمانية ملايين طن سنويا، قبل أن تنخفض بعد الثورة بسبب التعطل المتكرر للإنتاج في مدن الحوض المنجمي.

كما تملك تونس موقعا استراتيجيا هاما، وأما الجهد البشري فعدد سكان تونس يزيد على11 مليون نسمة؛ أغلبهم في سن العطاء، ولهم كفاءات علمية وصناعية وتكنولوجية قادرة على إحداث ثورة صناعية، ومصانع للإسمنت والحديد، وبعض الخدمات التي تحتاج إلى تطوير.

إن عدم استخدام الطاقات والموارد المتوفرة يؤكد أن الدولة غير مسموح لها باستغلال هذه الثروات بالشكل الذي يجعلها تتحرر من سيطرة الدول الكبرى ومؤسساتها المالية، فصار حتما عليها أن تلجأ إلى فرض الضرائب على الناس، والى القروض المحلية والأجنبية، أي من الدول الكافرة المستعمرة، مع ما تجره على البلاد من عواقب وخيمة، وفي هذا الإطار يمكن فهم نفي محافظ البنك لامتلاك تونس موارد اقتصادية لانها بالنسبة له ليست ملك الشعب التونسي وإنما هي للشركات الإستعمارية التي تنهب البلاد باتفاقيات جائرة فرضت على حكام ضعفاء خونة.

كلمة الختام:

إن العلاج الجذري لهذه الحالة من التردي المعيشي، إنما يكون باستهداف سببها، أي النظام الرأسمالي المتوحش، حيث يتغير الحكام ولا يتغير النظام، فالقاسم المشترك بين الحكومات المتعاقبة هو النظام الاقتصاد الرأسمالي وأذرعه المالية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لذلك لا بد من العمل على تغيير النظام، وهو لا يكون إلا بحمل الإسلام، بوصفه نظاماً للحياة، في ظل كيانه السياسي، دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي يسعى لإقامتها حزب التحرير، من خلال دعوة المخلصين من أهل القوة والمنعة، لاسترداد سلطان الأمة المغتصب وإقامة شرع الله الحنيف.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

المساجد في قلب المعركة السياسية الحضارية

أ. محمد السحباني

لا يخفى عن ذي بصيرة عاقل ما للمساجد من دور مركزي في ترسيخ جملة المفاهيم والقناعات والمقاييس التي تتشكل من خلالها الشخصية الإسلامية ويكتسب المجتمع منها صبغته التي تجعله مختلفا عن المجتمعات الأخرى التي تتشكل بدورها من عقلية فصل الدين عن الحياة لدى الغرب عموما ومن هنا أي من خلال محورية دور المساجد وعلى اثر احتدام الصراع الحضاري بين الدولة الإسلامية والدول الغربية قرر هذا الأخير أن تتضمن جميع مشاريعه الاستعمارية مخططات مدروسة بدقة لانتهاك الحصون الإسلامية من خلال ثغرة تحدثها في حصوننا المساجد.

بداية كلنا يذكر أن الحملة الصليبية الفرنساوية بقيادة نابليون بونابرت قد دهست خيولها الجامع الأزهر الشريف في إشارة واضحة إلى أن معركة العسكر تنتهي من حيث تبدأ المعركة السياسية على أعتاب المساجد بتغيير خطابها وتجميد تأثيراتها في العقل والوجدان وكذلك فعل النظام الفرنسي إبان احتلاله تونس من خلال تقزيم دور جامع الزيتونة بل محاربة شيوخه وسجنهم وقتلهم غدرا وبهتانا إن اقتضى الأمر وهو نفس الشيء الذي كان يحصل في الجزائر وغيرها من البلاد الإسلامية المعنفة. ولا زالت الدولة الفرنساوية إلى يوم الناس هذا تغلق المساجد كلما شارفت انتخاباتهم على الانطلاق من سبب ومن غير سبب. وليست فرنسا استثناء فالمسجد الأقصى كان مركز الثقل في جميع أجيال الحروب الصليبية التي مرت من ساحاته منذ وعد بلفور البريطاني المشئوم إلى حين جعل القدس عاصمة مشتركة بين كيان يهود والفلسطينيين في صفقة القرن المشروع المقترح أمريكيا وذلك لرمزية المسجد الأقصى من جهة وتنكيلا بتاريخ المسلمين من جهة أخرى وسحقا لمشاعرهم الإسلامية التي تشرئب دوما للمسجد الأقصى المبارك. إذا الهجمة الغربية الشرسة على مساجدنا انطلقت على يد ساسة قشتالة في الأندلس ولم تنتهي إلى الآن زمن السياسة الديمقراطية الكالحة لان المساجد ببساطة تعبر عن إحدى تجليات العقيدة الإسلامية حيث يقتضي الأمر أن لا يدعى إلا الله وأن لا تشريع إلا لله ولا حكم إلا لله وأن لا تنظيم لحياة الرجل والمرأة إلا لله وأن لا توزيع للثروة إلا وفق أحكام الله. إذا نظرة الساسة الغربيين للمساجد نظرة مبدئية ولذلك هي لا تقبل إلا مساجد تتوافق ومبدأها الرأسمالي ولهذا ترحب بالإسلام الفرنسي ومساجده والإسلام الأمريكي ومساجده والإسلام البريطاني ومساجده فقط وغير ذلك مسجد خارج السيطرة إما أن ينصهر منذ البداية بالعقيدة العلمانية مبنى ومعنى وإما أن يتعرض لجميع أنواع الهرسلة والقرصنة والرسكلة حتى يبوء إلى دار الطاعة الغربية. نعم إن الحضارة الإسلامية تبني مساجدنا بالفكرة والعمارة وتحمي كنائسهم وفي المقابل حضارة الغرب تهمل كنائسها فتكون خاوية من الناس فارغة من الفكر السياسي لأنه لا ينبثق عنها نظام يعالج مشاكل الحياة ويهدم النظام السياسي الغربي مساجدنا ويحظر مآذننا.

وبالأمس القريب تنادى القوم من الدول الأوروبية والأمريكية لاستنكار تحويل آيا صوفيا إلى مسجد وقالوا إنها إحدى الكبر التي لن يغفروها مطلقا ولن يشفع لاردوغان انه غارق في العلمانية إلى حقويه حيث إن خطيئته تلك استثارت رمزية ذاك المسجد ومنه تتوحد مشاعر المسلمين وهذه بادرة يخشى الساسة الغربيون أن تؤدي إلى وحدة سياسية مرتقبة.

كما تجدر الإشارة إلى أن ساسة الغرب يسلطون أذنابهم من الحكام المارقين على المساجد كما سلطوا مصطفى كمال ووفروا له الغطاء السياسي والمالي حتى وصل به الأمر إلى محاربة لغة الآذان رأسا وغلق المساجد عنوة وليست أفعاله الشنيعة تلك إلا إحدى مظاهر التحول الفعلي من النظام السياسي الإسلامي إلى النظام الجمهوري الديمقراطي وهو أصل الصراع الحضاري بين الغرب والمسلمين. وتلاه بورقيبة في تونس من بعد حيث كان يجاهر بمعصية غلقه لجامع الزيتونة المعمور أمام أسياده المستعمرين إثباتا لولائه. وقد كان بن علي أكثر منه إجراما وواصل مشروع انتهاك المساجد حذو القذة بالقذة والساسة الغربيون شاهدون بل يعطونه الأوسمة ويلبسونه النياشين. وهاهو عدو الله السيسي كاهن النظام المصري يجدد سيرة أسلافه ويتابعه في ذلك السفاح بشار بيدق النظام الدولي في شام العز.

هي إذا حرب حضارية رأس حربتها النظام السياسي الغربي والحكام في بلادنا تابعون منهكون من كثرة ما يأتيهم من أجندات غربية لاستباحة المساجد وتهوين أثرها على الفرد والمجتمع ولذلك هم يغيرون من عناوين حروبهم تارة باسم تطوير الخطاب المسجدي وتارة باسم مقاومة الإرهاب وتارة باسم التعايش السلمي، وآخر عملياتهم الحربية «الكورونا» التي اختطفت الجمعة والجماعة بينما خمارات الفسق الفرنسي وماخورات الفساد الأمريكي وبؤر نهب البترول الانجليزي تعمل بلا كلل ولا ملل. هذه هي القضية الأساسية المؤلمة أن تكون في أرضك ولا تؤدي فرضك إلا بما يسمح به المستعمر الكافر. وسوف لن يتوقف مكره حتى تلعن الأمة الإسلامية المساجد وتنفض عنها بإرادتها وهذا لن يكون حتما. وهو ما يجعل المستعمر الكافر ينتقل إلى محاكم تفتيش جديدة بالتوازي مع غلق المساجد وتحويلها إما إلى كنيسة أو خمارة وقد حدث هذا في التاريخ حقا. وهذا الوعي من الأمة الإسلامية على هذا الصراع الحضاري يقتضي من الجميع الالتفاف على المساجد فمساجدنا قلاعنا ومآذننا حصوننا ويجب أن تكون الحلقة الأقوى في سياسة الدولة لا الحلقة الأضعف كما المشاهد اليوم في الدول العلمانية وذلك كائن في الخلافة النظام السياسي الوحيد القادر على جعل مكانة المساجد ضمن نسيج مجتمعي يتكامل فيه الاقتصادي والسياسي والثقافي والخارجي والداخلي.

على إثر إعلان وزير داخليّة فرنسا جيرالد دارمانان عزمه القدوم إلى تونس قبل الانتقال إلى الجزائر نهاية الأسبوع المنقضي، ليبحث مسألة مكافحة الإرهاب (بزعمه) وطرد الأجانب المتطرّفين (ويقصد التونسيين والجزائريين)، أصدر حزب التحرير بيانا صحفيا بخصوص الموضوع نصّه الآتي:

بيان صحفي

وزير داخلية فرنسا الصليبية في تونس
هذا عدوّ مقتحم فلا أهلا ولا سهلا

أعلن وزير داخليّة فرنسا جيرالد دارمانان أنّه سيأتي إلى تونس ثمّ الجزائر نهاية هذا الأسبوع، ليبحث مسألة مكافحة الإرهاب (بزعمه) وطرد الأجانب المتطرّفين (ويقصد التونسيين والجزائريين)، وقال إنه جاء ليتحدّث مع أجهزة الاستخبارات للحصول على مزيد من المعلومات.

إننا في حزب التحرير/ ولاية تونس نرفض هذه الزّيارة وندين تعامل السلطة التونسيّة الذليل مع فرنسا للأسباب التالية:

1- فرنسا اعتدت على تونس وأهلها، وعلى كلّ المسلمين يوم تطاول رئيسها على إسلامنا العظيم الذي نعته وأهله بالإرهاب. وهي إلى ذلك دولة استعماريّة طامعة في بلادنا، تفاخر بتاريخها الاستعماري وضعت لأجله قانون تمجيد الاستعمار، تمجّد جرائمها في تونس والجزائر. فهل يجوز اعتبارها صديقا؟!

2- جرائم فرنسا أكبر من أن تمحوها كلمات معسولة مسمومة، ومساهمة الجيش الفرنسي في ذبح المسلمين في أفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة مشهورة معروفة.

3- فرنسا توظّف الإرهاب وتصطنعه وخاصة هذه الأيام، ولقد افتعلت مخابراتها الحوادث الإرهابيّة الكثيرة، لتضيّق على المسلمين في فرنسا، ولتصرف اهتمام الرأي العام الفرنسي عن أزماتها المتلاحقة. واستقبال السلطة في تونس لوزراء فرنسا، هو تبرئة لفرنسا ومحو لجرائمها، وترسيخ لكذبة الإرهاب وقبول بأتهام فرنسا للإسلام والمسلمين بالإرهاب، وهذه دنيّة لا يرتضيها الرجال.

4- وزير داخليّة فرنسا هذا الذي ستستقبله السلطة، يأتي ليأخذ المعلومات من أجهزة المخابرات عندنا، والسلطة ستعطيه المعلومات التي يريد. وهذا تسخير لمؤسّسات تونس وأجهزتها لفائدة العدوّ! وهذا في عرف جميع الدول خيانة عظمى.

إلى أهلنا في تونس عامّة وأصحاب القوّة خاصّة:

هكذا يُستقبَلُ أعداؤنا وتُسخَّر لخدمتهم أجهزتنا الأمنية وكأن تونس ومؤسّساتها جزء من فرنسا! فإلى متى السكوت على سلطة ذليلة أمام الأعداء يقبل حكامها بالدنيّة، بل يسيرون في درب الخيانة العظمى؟! أليس الواجب قلعهم لنخلع الاستعمار من بلادنا خلعا؟ لقد آن الأوان أن نتحرّر التحرّر الحقيقيّ وأن نقيم دولة حقيقيّة يقودها رجال دولة أعزّاء بدينهم، رحماء بأهلهم، أشدّاء على الأعداء.

وفي الختام نقول للوزير الفرنسي:

ما كان لكم أن تتجرّؤوا علينا وعلى إسلامنا العظيم لو كانت دولة الخلافة قائمة، ولكنّكم وجدتم أشباه حكّام لا شوكة ولا مهابة لهم، فرتعتم وتطاولتم وجاوزتم قدركم. فلا يغرّنك أقزام السّياسة وأشباه الحكّام الذين باعوا أنفسهم ودينهم وأمّتهم وركعوا لأمثالك، فهم حالة شاذّة في تاريخنا سنطويها قريبا قريبا بإذن الله، واعلم أنّ أمّة الإسلام ما عادت تقيم لهم وزنا وأنّها نهضت وستدوسهم بالنّعال وستجليكم جلاء حقيقيّا بإقامة الخلافة قريبا بإذن الله العزيز الجبّار. فأمّتنا اليوم أقرب ما تكون من غايتها وانها لتتطلع الى ذلك اليوم بقلبها وجوارحها، بعيون حادة وأصوات عالية وقلوب مؤمنة بالواحد القهار، تهتف "قائدنا للأبد سيدنا محمد".

اليوم وهنا، لك منّا خطاب نحذّرك لعلّك تعرف قدرك وتلزم حجمك أمام حضارة الإسلام العظيم، أمّا غدا يوم تقوم الخلافة فالردّ سيكون ما تراه لا ما تسمعه. والأيّام دول وهذا زمن الإسلام لو تعلم.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية تونس

الاتفاق حول ملف الكامور:

ولكن ملف الاستعمار ونهب الثروات لم ينتهي بعد..

أ. أحمد بنفتيته

يبدو أن الحكومة الحالية كسابقاتها ليست إلا مجموعة من الإداريين ومسيّري شؤون الفئة الغالبة أو المتمعشة من تونس ومكامن الثروة فيها, ومؤكد يقينا أن جدول أعمالها لا يحتوي أيا من ملفات الحكم الفعلي للبلاد, فلا يتعدى مجال تصرّفها إزاء مطالب الشعب التسويف والتأجيل والترقيع ما أمكنها ذلك وما أسعفها الوقت قبل الإنفجار الكبير لمن ضاق ذرعهم ونفدت بهم الحيلة للحياة بأدنى متطلباتها.

في جهة تطاوين مثلا لا تريد الحكومة أن تتجه نحو حلّ جذري للأزمة الإقتصادية عامة ولملف حرمان الشعب التونسي من خيرات بلاده بشكل خاص، هذا على الأقل ما فهم من خلال تصريحات رئيس الحكومة هشام المشيشي خلال الندوة الصحفية الأخيرة. وما أقره المجلس الوزاري المنعقد بعدها يوم الخميس بإشراف رئيس الحكومة والذي أصدر وثيقة «نهائية «وافق عليها الوفد الجهوي المفاوض حول تنفيذ اتفاق الكامور الممضي في 16 جوان 2017, وقد تضمنت جملة من القرارات تمثل خاصة في:

تصنيف شركة البيئة والغراسات والبستنة شركة ذات مساهمة عمومية تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

إعلان انتداب 1000 عامل وإطار في هذه الشركة في اجل أسبوع من عودة الإنتاج,

خلاص أجور عمال وإطارات هذه الشركة المباشرين وإقرار مبدأ الزيادات العامة لأجورهم ,

الترفيع في راس مال شركة الجنوب للخدمات وإمضاء عقود جديدة لها مع الشركات البترولية

رصد 80 مليونن دينار لصندوق الاستثمار والتنمية سنويا

بعث خمس شركات ذات مساهمة عمومية قادرة على خلق مواطن شغل خلال الثلاثية الأولى من العام القادم.

تمتيع 1000 منتفع من الجهة بقروض لإحداث مواطن شغل في الخدمات والتجارة والصناعة والفلاحة

التشغيل الفوري لعدد 215 معطل بصفة قارة في الشركات البترولية ومحطة تعبئة الغازل بتطاوين,

انتداب 70 عامل وإطار في الشركات البترولية في الثلاثي الأول للسنة القادمة.

كما تضمن هذا الاتفاق قرارات تنموية خارج اتفاق الكامور 15 جوان 2017 وتتمثل في :

رصد 18 مليون دينار ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية للشركات البترولية

رصد 1,2 مليون دينار لجمعية الاتحاد الرياضي بتطاوين

رصد 2,6 مليونن دينار لبلديات الجهة

رصد 1,2 مليون دينار للجمعيات التنموية

إسناد 100 قرض لتمويل المشاريع بقيمة 2,2 مليون دينار

دراسة وانجاز الطريق الحزامية لمدينة تطاوين وتطوير الطريق المحلية رقم 1014 ودراسة وتهيئة الطريق الجهوية من مشهد صالح الى ذهيبة والطريق الوطنية رقم 19 على طول 60 كلم (طريق ماطوس(

تهذيب أحياء السند البئر الأحمر والحي الغربي بذهيبة وحي الرصد الجوي برمادة وحي بمعتمدية بني مهيرة وحي قرار بالبئر الأحمر وتهيئة وتعبيد مسلك شعبة الزيتونة وعدد من المسالك في معتمدية غمراسن وطريق برج بورقيبة وطريق البرمة ومسلك كرشاو الصمار وحماية منطقة بني عرفة بغمراسن من الانزلاق والتساقط الحجري وذلك خلال الاربع سنوات القادمة بكلفة جملية قدرت بأكثر من 236 مليون دينار,

عقد مجلس جهوي بإشراف وزاري في اجل أقصاه الثلاثي الأول من العام القادم للنظر في المشاريع المعطلة.

تسوية ما انجر عن حراك الكامور وما يتعلق بتوابعه

تكليف المجلس الجهوي بمتابعة وضعية عائلات فقداء وجرحى هذا الحراك وتوفير الرعاية الاجتماعية والمادية لعائلاتهم واسقاط الدولة في حقها في التتبع لجميع القضايا المتعلقة بحراك اعتصام الكامور من 2017 الى حين صدور هذا البلاغ,

دعوة الوفد الممثل للجهة برفع كل أشكال الاعتصام

تكليف لجنة متابعة لحسن تطبيق هذا الاتفاق تتكون ممن ممثلي الوفد الحكومي وممثلي وفد الجهة.

ملف الكامور أو بصيغة أدق ملف مطالبة الأهالي باسترداد ثرواتهم وأقوات عيالهم وما حوت أراضيهم من خيرات ومنافع يُعدّ من أعقد المسائل التي واجهتها الحكومات المتعاقبة على تونس وتواجهها حكومة المشيشي العاجزة. فعمر هذا الملف أكثر من ثلاث سنوات سنة توقيع الاتفاق 2017 الذي تم الإمضاؤ عليه كمحاولت من الأطراف المسؤولة لتطويع المحتجين وتحويل وجهة مطالبهم من إسترداد الثروات المنهوبة من قبل الشركات الأجنبية إلى الحصول على قسط ضئيل من الموارد.. ورغم ذلك فان جميع المساهمين فيه يعلمون صعوبة تنفيذه على ارض الواقع بالشكل الأولي الذي كتب به وأكرهت الحكومة تقريبا وقتها على توقيعه.

هذا الملف تم طرحه من قبل الشعب التونسي عامة منذ بواكير الثورة وسنواتها الأولى, حيث كان لحزب التحرير في العمل على تسليط الأضواء عليه الدور الكبير حين توجه بالخطاب لحكام البلاد بأن ملف الطاقة في تونس يقع بين أيدي السفراء الأجانب وخاصة منهم سفراء بريطانيا التي هرب سفيرها ذات يوم من المحتجين في مدينة قرقنة الرافضين لتواجده بالمنطقة وتوجهه إلى مكان استخراج النفط في حقل ميسكار الذي تأخذ بريطانيا عائداته بصفة كلية.

خاض الأهالي في تونس ماراطونات متواصلة من الاحتجاجات على عملية التفريط في ثروات البلاد للشركات الأجنبية, وكان ذلك في أساليب متعددة بالوقفات في الساحات والدعوات للتجمع أمام الوزارات المعنية ومخاطبة الوزراء, والإعتصام أمام الوزارات والضغط على المنصات الإعلامية لطرح الموجوع بشكل جدي وتمكين الخبراء المنصفين من الإدلاء بحقائق وإحصائيات حول الكم المهول من نهب أموال الشعب وحقوقه على أرضه بموافقة الحكام والوزراء المتعاقبين المتخاذلين... حتى وصل الأمر بأحد وزراء الصناعة حينها إلى التصريح في إذاعة شمس أف أم بأن السفراء الأجانب يتصلون به ويهاتفونه بشكل يومي حول موضوع الاحتقان الحاصل عند الناس من تواجد الشركات الأجنبية العاملة على استخراج الطاقة...

والمهم قوله وتبيانه اليوم بعد هذا الاتفاق الذي حصل بين محتجي مدينة تطاوين وحكومة المشيشي, ودون العودة إلى تفاصيل كثيرة لهذا الملف, هو أن ملف الطاقة في تونس مازال من الملفات التي لا يمكن أن تخرج عن طوع المستعمر وتصرفه ما لم يكن لأهل هذا البلد شوكة حقيقية وحاكم سياسي يملك أمره وقراره للتصرف في أملاك عامة المسلمين وحقوقهم والضرب على يد كل طامع وعابث بها داخليا وخارجيا, كما لا بد من التنبيه بخصوص ما تحاول وسائل الإعلام تمريره من كون الاتفاق الذي حصل هو اتفاق نهائي وبه يغلق الملف نهائيا.. في محاولة لتشكيل رأي عام على الموضوع في صيغة الحل حتى لا يأتي يوم آخر من تحدثه نفسه عن حق الناس في ثرواتهم ولرسيخ فكرة مغلوطة في أذهان التونسيين أساسها أن المحرومين والمهمشين من مناطق الجنوب التونسي قد استأثروا بنصيبهم من الثروة ولا مجال بعد اليوم للاحتجاج والاعتصام أو منازعة السلطة في كيفية تصرفها في هذا الملف.

وأخيرا نقول: إن القاصي والداني يقر بشرعية وأحقية مطالب المحتجين في تطاوين بل وواجبهم في الصمود أمام هجمة أذرع الشركات الأجنبية الناهبة للثروات الطاقية بترخيص من حكومات تسيير شؤون المستعمر الغربي في البلاد, حتى الإعلام التونسي الذي كثّف هجماته تجاههم ورماهم بالتهم والتشويه بالليل والنهار مُحاولا تأليب الرأي العام ضدهم.. يُجمعُ في كل منصاته على «مشروعية مطالب المحتجين» ومباشرة يحلقها ب «لكن» لينهال بعدها عليهم بالتهم والتخوين والنعوت المنحطة التي تبين مدى استعداد السفارات الغربية التي تخطط في الخفاء لرجم كل من يقترب من مصالحها ومنظوريها الذين يستولون على مواطن قوت التونسيين برّا وبحرا... ولنستشفّ جليّا مدى طول أيدي المستعمر في تونس بشكل يمكنه من تجنيد الأبواق والأصوات ضد كل من يتحرك في اتجاه تحرير شبر من هذا البلد المنهوب.

والآن, وبعد هذا الاتفاق, قد تتحول بوصلة الإعلام وتركيزه صوب فكرة أن الاتفاق «نهائي». وهو الأمر المرهون بمدى التزام الحكومة بما التزمت به فيه أوّلا, ومدى تصديق الأهالي في تطاوين لوعودها, والأهم مدى وعيهم على حقيقة استحالة استرداد حقوقهم كاملة دونما سلطان ونظام تشريعي لا يرى في ما تحت أقدامهم من ثروة ملكا لمن يستخرجها من شركات المستعمر الغربي, بل ملكا عاما لعامة المسلمين ولا سلطان لمن يتغول عليهم بمنصبه فيها..

هذه هي فرنسا، قلعة العلمانية، حوّلت عظام الجزائريين لصناعة السكر والصابون..

بين مطالب الجزائريين وغباء قيس بن سعيد

أ.أسعد منصور

نقلت وكالة الأنباء الجزائرية يوم 30\10\2020 عن عبد المجيد شيخي مستشار الرئيس الجزائري وممثل الجزائر في المفاوضات مع فرنسا قوله: « إن العراقيل التي وضعها الجانب الفرنسي أمام استرجاع الأرشيف الجزائري لها أسباب أهمها الخوف من انكشاف الجرائم التي ستشوه صورة فرنسا، ومنها قضية تحويل عظام الجزائريين إلى مرسيليا لصناعة الصابون والسكر».

وأكد أن «مسألة استرجاع الأرشيف المهرب إلى فرنسا موقف ثابت بالنسبة للجزائر منذ استقلالها، حيث بذلت في سبيل ذلك الكثير من الجهود المتواصلة لاسترداد رصيدها الأرشيفي المسلوب، غير أن هذه الجهود كانت تصطدم وفي كل مرة بعراقيل يضعها الطرف الفرنسي» وقال:» إن المجتمع الفرنسي لا يزال يحمل عقدة ماضيه الاستعماري» ما يجعل من موضوع الأرشيف مسألة جد حساسة، لأنه سيمكن من الكشف عن كل ما وقع خلال هذه المرحلة غير المشرفة من تاريخه، ما يدفعه إلى محاولة طمسه بكافة الطرق»

وأكد أن:» الجزائر كانت بالنسبة إلى المستعمر الفرنسي حقل تجارب حقيقيا للممارسات الوحشية التي طبقها فيما بعد في المستعمرات الأخرى، خاصة الأفريقية منها، والتي عانت من تجارة الرق التي تورط فيها شخصيات مرموقة في المجتمع الفرنسي وهي كلها أساليب موثقة في الأرشيف، ومن شأن ذلك كله تشويه سمعة فرنسا والصورة التي تحاول الترويج لها على أنها بلد حضاري قائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان» وكشف أن « الفرنسيين انتهجوا أساليب أخرى ملتوية لعرقلة حق الجزائر في استعادة أرشيفها، وذلك من خلال نقله من مركز الأرشيف بباريس والمركز الجهوي بأكس أون بروفانس إلى أماكن مجهولة وبعثرته عبر كافة إقليمها مخلا بذلك بالقاعدة الدولية التي تؤكد وحدة الأرصدة الأرشيفية» وشدد في ذلك الإطار على أن مطلب الجزائر في هذا الملف تنقسم إلى شقين، الأول استرجاع أصول الأرشيف تطبيقا للمبدأ العالمي الذي ينص على أن الأرشيف ملك للأقليم الذي نشأ فيه وهو ما لن نتخلى عنه، وأما الشق الثاني فهو تسهيل عمل الباحثين من خلال الحصول على نسخ في انتظار استرجاع الأصول، غير أن هذا الطلب بقي هو الآخر دون رد».

ومنذ أربع سنوات تتفاوض الجزائر وفرنسا حول أربعة ملفات تاريخية عالقة، يخص أولها الأرشيف الجزائري الذي ترفض السلطات

الفرنسية تسليمه فيما يتعلق الملف الثاني باسترجاع جماجم قادة الثورات الشعبية بينما يتعلق الملف الثالث لضحايا التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية بين عامي 1966-1960، والملف الرابع يتناول المفقودين خلال ثورة التحرير 1962-1954 وعددهم 2200 شخص.

هذه هي حقيقة فرنسا الإجرام، تتاجر بشعارات فارغة كاذبة ابتداءا من شعارات الثورة حرية وإخاء ومساواة، وأنه بلد ديمقراطي علماني يعطي لكل ذي حق حقه إلى النقاش العقلاني كما ادّعى ماكرون مؤخرا وهو يهاجم الإسلام والمسلمين ويدافع عن العلمانية البغيضة وهي دكتاتورية واستبداد، قتل وسفك دماء وتكميم أفواه واستهزاء بالآخرين وبنبيهم وتسمي ذلك حرية تعبير، أما إذا أراد أحد أن ينتقد العلمانية يكمم فاه وتحذف كتاباته. حتى أن الأموات لا يسلمون فتؤخذ عظامهم وتستخدم في صناعة الصابون والسكر، في وحشية ما بعدها وحشية بسبب أنهم علمانيون، فتجيز لهم علمانيتهم أن يفعلوا كل ما يحقق المكاسب المادية.

وقد سرقوا الأرشيف الجزائري وأخفوه حتى لا تنفضح جرائمهم، وهم يماطلون ويكذبون على الجزائريين بإخفاء الأرشيف. فلم يعتبروا الإنسان الجزائري إنسانا، بل هو مادة خامة كالمواد الخامة التي ينهبوها من مستعمراتهم، ويجرون التجارب النووية فلا يهمهم أن يموت الإنسان الجزائري ما دام ذلك يخدم عظمة فرنسا. هذا الوجه الحقيقي للعلمانيين، ويخفون الحقائق ولا يريدون أن ينتقدهم أحد ويدّعون أن لديهم حرية تعبير.

وآخر مثال على ذلك فإن إدارة النسخة الأوروبية من صحيفة «بوليتيكو» الأمريكية حذفت مقالا ينتقد العلمانية في فرنسا وتحولها إلى وسيلة لتغذية التطرف وتم حذف المقال الذي حمل عنوان «الدين العلماني الخطير في فرنسا» ونشر في 31\10\2020. مما يشير إلى اعتراض الفرنسيين على المقال وهم أصحاب حرية التعبير فلا يتحملون انتقادهم ولهم حرية انتقاد الآخرين والاستهزاء بهم وبنبيهم. فادّعى ستيفن براون رئيس تحرير « بوليتيكو أوروبا» يوم 3\11\2020 إن التقرير تم حذفه بسبب «عدم تلبية معايرنا التحريرية».

وجاء في المقال الذي كتبه فرهاد خسروخافار المدير بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في العاصمة الفرنسية باريس: «العلمانية في فرنسا تطورت إلى وسيلة للاضطهاد من قبل شريحة معينة، وكادت أن تتحول إلى دين مدني» وقال: «فرنسا تدفع ثمنا باهظا لعلمانيتها الأصولية داخل حدودها وخارجها» وقال إن دولا مثل الدنمارك حين نشرت رسوم كاريكاتورية مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم لأول مرة لم تلق مثل ردود الأفعال هذه» وبرر السبب وهو الشكل المتطرف للعلمانية في فرنسا وتمسكها بالتجديف، الأمر الذي غذى التطرف داخل أقليات مهمشة» وتابع « الاستخدام المفرط للرسوم الكاريكاتورية باسم الحق في التجديف يقوض النقاش العام في نهاية المطاف، فهو يوصم ويهين حتى أكثر المسلمين اعتدالا أو علمانية» (الأناضول3\11\2020)

وهذا يثبت كذب ادّعاء ماكرون وأضرابه بأنهم أصحاب النقاش العقلاني وأنهم يسمحون بحرية التعبير. فلم يتحملوا انتقاد كاتب منهم لعلمانيتهم وغطرستهم فمنعوا نشر المقال وطلبوا حذفه فقامت المجلة الحريصة على حرية التعبير بحذف المقال بدعوى ساقطة مفضوحة « عدم تلبيتها معاييرهم التحريرية»

ومثال آخر جديد قام وزير التربية الفرنسي جان ميشيل بلانكير بالضغط من خلال محاميه لحذف جزء من قصة فكاهية مصورة نشرتها مجلة ميديا بارت الفرنسية فقد تم تصويره على أنه رجل ذو أفكار ليبرالية للغاية، معجب بالسلطة، وعديم الخبرة في مجال التعليم» فاعتبر ذلك الجزء «يتجاوز حرية التعبير ويتعلق بالحياة الخاصة». وتجنب رئيس المجلة التعليق مكتفيا بالقول إن إزالة الجزء المعني تم وفقا للقانون» (الأناضول4\11\2020)

ومثال آخر أعلنت بلدية مدينة فرانكفورت الألمانية يوم 4\11\2020 أنه تم حظر المظاهرة المقرر تنظيمها يوم 7\11\2020 ضمن فعاليات الاحتجاج على مجلة شارلي إيبدو الفرنسية بسبب منشوراتها المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم واعتبر المسؤول عن شؤون المدينة في البلدية ماركوس فرانك «المظاهرة تشكل تهديدا للنظام العام والسلامة العامة في فرانكفورت.. ومن شأن المظاهرة أن تؤلم مشاعر أقارب ضحايا تلك الهجمات الإرهابية» (الأناضول5\11\2020) هذه هي حرية التعبير عند الغرب أن تؤلم مشاعر بضعة أشخاص غربيين جريمة كبرى، ولكن أن تؤلم مشاعر نحو مليارى مسلم حرية تعبير. ولا يجوز للمسلمين الاعتراض، فيوصموا بأنهم ضد حرية التعبير.

وتذكر الرئيس التونسي قيس بن سعيد الذي برأ فرنسا من دم التونسيين عندما تزلف إليهم في زيارته الأخيرة لباريس علّه يحصل على بعض المساعدات وذلك في خطوة غبية. إذ إن الذي يريد أن يحصل على شيء يضغط بكل قواه ويستعمل

كافة أوراقه التي تدين الطرف الآخر حتى يرضخ، وليس أن يتزلف إلى العلمانيين الفرنسيين المجرمين! فقد قال رئيس النظام التونسي قيس بن سعيد في حوار مع تلفزيون فرانس24 يوم 23/6/2020: «إن تونس كانت تحت نظام الحماية وليس احتلالا مباشرا مثلما حدث في الجزائر، ورغم ذلك فقد تم ارتكاب جرائم ضد التونسيين ودفعوا ثمنا غاليا»، وفي تعليق على لائحة الاعتذار الأخيرة بالبرلمان قال: «تونس لها الحق أن تطلب الاعتذار لكن بطرق أخرى وليس بلائحة في البرلمان، والاعتذار من الأفضل أن يكون عبر تعويضات مالية أو بعث مشاريع في البلاد»، واعتبر أن طلب الاعتذار في البرلمان لم يكن بريئا متسائلا «لماذا نطلب الاعتذار الآن بعد 60 سنة؟». (زووم تونيزيا 23/6/2020) فهذه قمة الغباء والنذالة ظانا أنه سيحصل على تعويضات مالية أو تأتي الشركات الفرنسية فتسرق ثروات البلد تحت مسمى بعث مشاريع في البلاد. ولو كان عنده فكر لقام وفكّر في كيفية نهضة البلاد بدون أن يعتمد على الأجانب المستعمرين. لقام وسأل المخلصين الواعين في الأمة الذين لديهم مشاريع إسلامية لنهضة البلاد واستشارهم في كيفية حدوث ذلك، ولكنها العقلية المرتبطة والتابعة هي التي تحول دون أن يفعل ذلك ويحسب أنه يحسن صنعا وهو خائب. ولو فكر في كيفية ممارسة الضغط على فرنسا لتضم جهوده إلى الجزائريين للمطالبة بكشف الحقائق أولا.

إن الله وصف الكافرين وصفا دقيقا فقال «وَالْكَٰفِرُونَ هُمُ الظَّٰلِمُونَ»

إن الكفار وخاصة العلمانيين والرأسماليين لا يعرفون العدل ولا الانصاف فلا يعرفون إلا مصالحهم، فإذا شعروا في أنفسهم أنهم أقوياء لا يقدر عليهم أحد وأمنوا العقاب فسوف يقومون بارتكاب الجرائم، ويكيلون بمكيالين.

وهذا هو الذي يجعلنا نفهم جرائم فرنسا في الجزائر، ففي تلك الفترة كانت تحس أنها دولة قوية لا يستطيع أحد أن ينتقدها ومن يخرج ضدها تسحقه، وكانت هي وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية تتسابق في الاستعمار وقتل الشعوب ونهب ثرواتهم، يغضون البصر عن جرائم بعضهم بعضا. فجعلوا العالم كله مزرعة مستباحة لهم يفعلون ما يشاؤون، إلى أن برزت أمريكا التي تبنت العلمانية كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تنافسهم وتعمل على الحلول مكانهم مستخدمة الشعارات الكاذبة نفسها الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية فشنت الحروب في كل مكان للهيمنة والاستعمار. وبدأت بقتل الشعوب وتدمير البلاد في العالم القديم بعدما كانت تحصر أعمالها الوحشية في أمريكا الجنوبية، إلى أن شنت حملتها على العالم الإسلامي في العقدين الأخيرين فدمرت العراق وأفغانستان وسوريا ومعها حلفاؤها وشركاؤها.

إن العلمانية فكرة خطرة لا إنسانية، فكرة مادية بحتة، تفصل الدين عن الحياة، فالإنسان يصبح مجردا من القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية ولا يعرف إلا القيمة المادية. فمقياس أعماله هو النفعية. فلا يؤمن أن هناك ربا للعالمين يحاسب في الدنيا وفي الآخرة، ولهذا لا يخاف إلا القوة المادية المحسوسة لديه فإذا أمنها يفعل ما يشاء. ويؤمن أن البقاء للأقوى وأن الحق للقوي. ولهذا اعتنقوا الميكافيللية بأن الغاية تبرر الوسيلة. فيكذب ويخدع ويدلس ويقتل ويكمم الأفواه ويسرق وينهب، ويعمل على التغطية على ذلك بالأكاذيب وبختلق الحيل أيضا، ويعتبر ذلك ذكاء وعبقرية إذا تمكن من خداع الآخرين بالكذب عليهم.

فالغرب كان ماديا، وعندما اعتنق العلمانية تضاعف لديه التعلق بالقيمة المادية فانطلق في حروبه الاستعمارية يبيد الشعوب في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين. فالنصرانية لم تؤثر فيه لأنه لا ينبثق عنها نظام للحياة، وعندما اعتنقوا العلمانية أصبح النصارى كلهم علمانيون، فالدين لا يؤثر فيهم حتى رجال الدين صاروا علمانيين وماديين يركضون وراء شهواتهم ويحرصون على جمع المال وفضائحهم تزكم الأنوف.

فالعلمانيون هم رأسماليون، يتفاخرون بمن يجمع المال أكثر ولو على حساب الآخرين، فأصحاب الثروات أعداد قليلة يحوزون على أكثر الثروات في البلاد، فساد وجشع وأكل أموال الناس بطرق قانونية وغير قانونية. فالرأسماليون يقنّنون ما يريدون لزيادة مكاسب وحمايتها بالقانون فهم أصحاب السلطة. فالربا، وسوق الأسهم المالية، ونظام الشركات الرأسمالية والمضاربات والحصول على الامتيازات والاستثمارات ونظام التأمين من أهم طرق الثراء الفاحش.

فشنوا حملة على الإسلام ليجعلوه كالنصرانية حتى يقبل المسلمون بالعلمانية، فيكفرون على سواء، وما زالت هذه الحملة مستمرة، فصاروا يصفون كل من يلتزم بدينه انعزالي أو انفصالي أو رجعي أو متشدد أو رديكالي ومتطرف. ذلك لتعييب من يلتزم بدينه الحنيف ليجعلوه يتخلى عن ذلك أو يستحي من الالتزام بدينه، ويمجدون من لا يلتزم بدينه بكافة الصور. ولهذا يهاجمون الإسلام السياسي فيحاولون أن يقسّموا الإسلام إلى سياسي وغير سياسي. علما أن الإسلام عقيدة روحية سياسية، لا يقسم ولا يقبل القسمة، عقيدة ينثبق عنها نظام للحياة، تقام على أساسها دولة، فهو ينظم كافة العلاقات بين العبد وربه من عقائد وعبادات وعلاقة الإنسان بنفسه وتشمل الأخلاق والمطعومات والملبوسات وعلاقة الإنسان بالإنسان وتشمل المعاملات والعقوبات. ففي نظام للحكم والاقتصاد والمال والاجتماع والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية والحربية والصناعية وغيرها فكان نظام شاملا محكما مميزا لا يشبهه نظام ولا هو يشبه نظاما. فهذا أكثر ما يغيظ الغرب ويكاد أن يميته من الغيظ.

يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ.

مأساة المسلمين في فرنسا

ياسين بن علي

أوردت صحيفة "لو باريزيان" أن لجنة تحقيق بشأن "التطرف الإسلامي" في مجلس الشيوخ أعدّت تقريرا في يوليو الماضي، أفاد بأن هذا التطرف بات "حقيقة" في عدد متزايد من الأحياء الفرنسية.التقرير، وهو خلاصة نحو 70 مقابلة أجراها أعضاء اللجنة مع باحثين وناشطين في جمعيات وزعماء سياسيين، يعتبر أن "أنصار الإسلام السياسي يحاولون الآن السيطرة على الإسلام في فرنسا" من أجل "إقامة الخلافة"... وأشارت "لو باريزيان" إلى أن التقرير تطرّق إلى جماعات إسلامية "خصوصا السلفيين" الذين يُقدّر عددهم بنحو 40 ألفا في فرنسا أو "جماعة الإخوان المسلمين" وعددهم 50 ألفا... من جانبها نقلت مجلة "لو بوان" الفرنسية عن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان تحذيره من أن "الإسلام السياسي هو عدو مميت بالنسبة إلى الجمهورية". وأضافت أن استطلاعا للرأي أعدّته مؤسسة "إيفوب" لحساب "مؤسسة جان غوريس" عام 2019، يشير إلى "نصر رائع للإسلاميين"، وزادت: "في بلاد فولتير والجمهورية العلمانية وعصر التنوير، تسير واحدة من كل 3 نساء مسلمات محجبة في الأماكن العامة". (نقلا عن: موقع الشرق، مقال: الإسلام السياسي في ميزان العلمانية الفرنسية "الصارمة"، إيلي هيدموس، بتاريخ 23/10/2020م).

هذه الفقرة تلخّص لنا كلّ الأحداث التي شهدتها فرنسا في الفترة الأخيرة، وتبيّن لنا فلسفة السياسة الفرنسية المتعلّقة بالمسلمين في بلادها وهي التي تسميها بمحاربة الانفصالية الإسلامية. فالجالية المسلمة تتمسّك بدينها، ويعدّ اللباس الشرعي عند النساء المسلمات (الحجاب) مظهر هذا التمسّك، كما يعدّ عند الفرنسيين مظهر مناقضة ورفض لقيم الجمهورية الفرنسية باعتبار أنّ الحرّية عند فرنسا تتمثّل في امرأة عارية الصدر تقود الشعب، وهو ما رسمه ورمز إليه الرسّام الفرنسي ديلاكروا(Eugène Delacroix) في لوحته الزيتية الشهيرة La Liberté guidant (le peuple). فالنساء بالنسبة لفرنسا مقياس الحرّية وفق فهمها ورؤيتها؛ فإذا انتشر بينهنّ العري فمعناه انتشار الحرّية وقيم التنوير عند المسلمين، وإذا انتشر بينهنّ الحجاب فمعناه عودة الرجعية والبربرية إلى المسلمين أي عودة المسلمين إلى دينهم. ولهذا لا نستغرب صنيع الحبيب بورقيبة مباشرة بعد "الاستقلال"؛ إذ أقدم على نزع السفساري عن النساء ونجح في تعريتهنّ وهو ما لم تنجح فيه فرنسا المستعمرة نفسها.

عودة المسلمين إلى دينهم لا تقبل بها فرنسا؛ إذ لا تطيق أن ترى مسلما في بلدها يكفر بعلمانيتها وقيمها وحضارتها وثقافتها، وهذا سلوك من تجبّر وطغى وتكبّر. فهي لم تستطع إقناعهم بالحسنى نظرا إلى فشل منظومتها في ذاتها، فلذلك لجأت إلى القوّة؛ فأعلنت الحرب عليهم بحجّة "الإسلام السياسي"، وأدّها تحارب ما تسميه "الإخوان/السلفية" أنصار الانفصال الذين يخطّطون لإقامة الخلافة في فرنسا. وبالطبع فإنّ فرنسا تعلم علم اليقين أنّ الإخوان لا يسعون إلى إقامة الخلافة؛ فهم لم يعلنوا إقامتها في مصر فهل يتصوّر عاقل أن يعلنوا إقامتها في فرنسا؟ وتعلم كذلك أنّهم من أنصار الاندماج في المجتمع الغربي مع المحافظة على بعض المظاهر الإسلامية أي لا يملكون رؤية انفصالية انعزالية كما قيل عنهم. وتعلم فرنسا أيضا علم اليقين أن السلفية "العلمية" لا علاقة لها بالسياسة في فرنسا، ولا رؤية لها فيما يتعلّق بوجود المسلمين في بلاد الغرب، وأمّا السلفية "الجهادية" فأفراد غادر أغلبهم البلد، ومن بقي منهم لا أثر له ولا تأثير. ولكن، السياسة تحتّم تجسيد الفكرة المعادية في عدو مرئي، ولهذا اختارت فرنسا "الإخوان/السلفية".

إنّ الأمر في غاية الوضوح، فالجالية المسلمة في فرنسا لا تشكّل أي تهديد على النظام، ولا يوجد في فرنسا من يدعو إلى انفصالية وتأسيس دولة موازية، وكلّ التقارير التي تتحدّث عن النزعة الانفصالية لم تؤيّد أقوالها بسلوكيات انفصالية حقيقية وإنما هي مرتبطة بسلوكيات تعبدية دينية محضة كالأكل الحلال والانفصال في المسابح واللباس الشرعي؛ فكلّ ما في الأمر إذن أنّ الصحوة الإسلامية بدأت تظهر على المسلمين بشكل جلّي في سلوكياتهم الفردية التعبدية ويعدّ الحجاب من أوضح مظاهرها، وهذا لا تريده فرنسا المعادية للإسلام. ولكي تكبح جماح هذه الصحوة بين المسلمين قرّرت شيطنة المظاهر الإسلامية، واتّخذت الإجراءات الصارمة لمحاربة عودة المسلمين إلى دينهم.

والغريب في الأمر، أنّ فرنسا التي تزعم أنّها بلد التنوير والحرّيات لا تخجل من نفسها حين تعدّ رفض قيمها فكريا جريمة، وحين تعدّ لباس امرأة مسلمة جريمة، وحين تعدّ مجرّد تعلّم العربية والقرآن نزعة انفصالية ومن مظاهر رفض قيم الجمهورية. والأغرب من هذا، أن فرنسا تستغرب: كيف تلبس مسلمة الحجاب في بلاد فولتير، ونسيت فرنسا أنّ فولتير نفسه الذي تقيس به قيم التنوير عندها قد كتب ذات مرّة عن شيء اسمه التسامح. ولكن فرنسا لا تفهم معنى التسامح، ولم تكن يوما ما متسامحة مع الإسلام والمسلمين، وها هي تعدّ العدّة للتضييق عليهم أكثر فأكثر، وتجهّز الرأي العام عندها لإجراءات تذكّرنا بمأساة المسلمين في الأندلس.

إنّ المسلمين اليوم لا دولة لهم تحميهم وتدافع عن حقوقهم، وقد خذلهم حكّامهم واستفردت بهم فرنسا، ولكنّ الله عزّ وجلّ معهم،

و{إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا}.

يا أمّة الإسلام, إسقاط النّظام لا يكون بإسقاط الجبابرة

الأستاذة زينة الصامت

«**الشعب يريد إسقاط النّظام**» شعار رفعته الشعوب في دول عربيّة عدة بعد أن ضاقت ذرعا بحكام جبابرة أذاقوها الويلات. فعاشت سنين طويلة تعاني الظّلم والقهر وتشكو الجوع والفقر. خرجت وتحرّرت من الخوف الذي كبّل الأيادي وأخرس الألسن لتصيح بأعلى صوتها «الشعب يريد إسقاط النّظام». رُفع الشّعار في كلّ المدن الثّائرة وكشف عن غضب شعبيّ جماهيري سرعان ما امتصته حكومات ووجوه في الحكم جديدة أوهمت الشّعوب بأنّها ستحقق مطالبها وتغير من أوضاعها لتحيا في رخاء وأمن بعد إنزال الطّواغيت (بن عليّ - مبارك - القذافي - صالح) عن عروشهم. لقد حسبت أنّها بذلك قد أسقطت النّظام وأنّها قد نالت بذلك مبتغاها وحققت هدفها من الثّورات ولكن هيهات هيهات، فالنّظام لا زال قائما تثبته الوجوه الجديدة التي استماتت لحمايته ومنع سقوطه. لقد تغيرت الوجوه ولكن النظام لم يتغير، سقطت أقنعة الجبابرة وسقطت حكوماتهم ولكن النظام الذي يحكم ويسير لم يسقط.

إن النّظام يعني مجموع القوانين التي تسير الحياة، فأن ينادي الشعب بإسقاط النظام معناه رمي كل القوانين التي عجزت عن حل مشاكله والبحث عن نظام قادر على حلّها، نظام يوفر له العيش الكريم ويخرجه من الأزمات التي طوقت حياته وجعلته يعيش الضنك والجوع والبطالة والخصاصة.

ويستند النظام إلى دولة لها مؤسّسات تقوم على تنفيذه وتسهر على تثبيته وحمايته، لذلك فإن معنى «إسقاط النّظام» هو ذهاب هذه الدولة ومؤسّساتها وإحداث تغيير جذري في الدستور الذي تعمل به. فإسقاط النظام ليس معناه إسقاط أشخاص وجلب آخرين يقومون على تنفيذ بنود الدستور، بل معناه قلعه من جذوره وتغيير الدولة ومؤسساتها وفق نظام جديد يقوم على قوانين أخرى مختلفة.

إن النظام لا يزول بزوال شخص الحاكم، وهذا ما حدث في بلدان الرّبيع العربي وما لمسته الشّعوب بعد سنوات من تعاقب الحكومات وتغير الوجوه؛ فقد ازدادت الأوضاع سوءاً وتفاقمت المشاكل والأزمات، فصدمت الشعوب واشرأبت الأعناق ترقب من ينقذها آملة في قدوم الأفضل ليخلصها من حياة البؤس والشّقاء.

خرجت الشعوب إلى الشوارع دون أن تكون لها قيادة حكيمة تعرف ماذا تريد، قيادة توجّهها للسّير في طريق التغيير الصحيح الذي يقلب كل القوانين الفاسدة وتقدم لها بصدق الحلول الناجعة لمشاكلها. خرجت الشّعوب بعد أن ضاقت ذرعا بحكام جبابرة يسهرون على مصالح أعدائها ويخونونها مقابل عروش ومراكز. خرجت وطالبت بإسقاطهم ولكنها لم تع أنّ من سيخلفهم ويليهم لن يحيد عن طريقهم وسيمشي على دروبهم وينفذ ما يخطّط له الأعداء... فهل تحققت المطالب بسقوط بن علي مثلا وتعاقب الحكومات الواحدة تلو الأخرى وتغير الوجوه بمختلف أطيافها؟ هل تحسنت الأوضاع في مصر وهل هناك اختلاف بين حكم مبارك وحكم السّيسي؟

ليس غريبا أن يتدخّل الغرب في بلاد المسلمين بعد أن هدم خلافتهم التي كانت تحميهم وتذود عنهم، وصار يفرض على الحكام الذين نصّبهم أفكارا كالحرية والديمقراطية وألزمهم سن قوانين تنافي عقيدة الشعوب المسلمة. لقد أسقط الغرب مفاهيمه الرأسمالية وحكم نظامه العلماني في حياة هذه الشعوب فامتزجت المطالب الشعبية بالمؤامرة الغربية وأنتجت صراعا مسلحا، اختلفت حدته بين تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا. فقد لعب الغرب بخبث على وتر ضعف كل دولة وحاك ما يحلو له من أكاذيب وعلل واهية ورفع شعارات خادعة ليحقق مطالبه ومآربه من فرض التبعية له ومن استغلال للثروات ونهب للخيرات.

يعلم الغرب جيدا أن صراعه مع الإسلام صراع حضاري، وأن هذا الصراع صراع بقاء أو فناء، لذلك يعمل جاهدا وبكل الطرق والسبل عسى أن يحدّ منه ويمنع عودته إلى حياة المسلمين بصفة خاصة وإلى الحياة بصفة عامّة، لأنه يعلم جيدا أن هذا الدين قادر على قلب الموازين وتغيير صورة العالم بأكمله بقيادته له، ولعل تصريح ماكرون الأخير وما يحمله من حقد وكره للإسلام يفضح رعب الغرب من حضارة الإسلام خاصة بعد أن أفلست حضارتهم وعجزت عن حل مشاكل الناس.

إن إسقاط النظام لا يعني العيش في الفوضى وعدم التقيد بقوانين تنظم العلاقات بين الناس، بل معناه استبدال آخر به مغاير له يصحح ما أفسده ويحل مشاكل الناس التي يتخبطون فيها. والنظام الرأسمالي القائم اليوم قد بانت عوراته وظهر فساده وعجزه عن قيادة العالم، وعلاوة على ذلك فقد فُرض فرضاً على أمّة الإسلام بعد هدم دولتها وسير حياتها فعاشت غربة موحشة وانفصاما نكداً مما جعل المسلمين تائهين بين عقيدتهم ونظام لم ينبثق عنها، وتحكم فيهم نظام آخر غريب تمخّض عن حضارة تحارب دينهم وتعمل على اجتثاث مفاهيمه من عقول ونفوس أبنائهم.

لقد وعى العلماء المخلصون من أبناء الأمة على الصراع الأبدي بين الحق والباطل ووعوا على الحرب المتواصلة بين حضارتي الإسلام والغرب، وساروا وفق تحذير خالقهم من أهل الباطل الذين لا يكنون للإسلام وأهله إلا الكره والحقد ويعملون دوما على النيل منه، ونادى هؤلاء العلماء دوما بتعليم أبناء المسلمين هذه المسلمة وترسيخ هذه البديهيات في عقولهم ليفهموا معنى أن تكون الغلبة لدينهم ولشرع ربهم وأن لا يرضوا الدنية فيه فيعملوا على رفعته وعلى أن يكون هو القيادة والهدى والنور للبشرية قاطبة.

قال ابن مسعود في تفسير آية [وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ]: قد بيّن لنا في هذا القرآن كلّ علم، وكلّ شيء... فإنّ القرآن اشتمل على كلّ علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كلّ حلال وحرام، وما النّاس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم، ومعاشهم ومعادهم.

فكيف للإنسان أن يسير في حياته بغير نظام خالقه؟! وكيف للمسلم أن يرضى بإنسان عاجز وناقص أن يسن له قوانين تنظم حياته ويتخلى عن نظام الخالق الكامل القادر الذي يعلم كل شيء وهو على كل شيء قدير؟!

على الشّعوب المسلمة التي تنادي بإسقاط النظام أن تفقه وتعي أنّ هذا النظام المراد إسقاطه هو النظام الرّأسمالي العلماني الذي يتحكم في العالم والذي أذاق الإنسانيّة الويلات نتيجة جشعه وفساد فكره ومنبعه، وعليها أن تضع يدها بأيدي المخلصين من أبنائها العاملين لإعادة نظام رب العالمين ليحكم ولتكون له القيادة فيخرج الناس من ظلم النظام الرأسمالي إلى عدل ورحمة النظام الإسلامي. فلنعمل على إقامة الخلافة الرّاشدة الثّانية على منهاج النبوة؛ لتكون الحصن الحصين لنظام الإسلام فتحكم به وتحمله للبشرية جمعاء.

بعد تسلم رئيس الجمهورية نسخة منه:

تقرير محكمة المحاسبات يؤكد عبثية الانتخابات ويثبت على النظام الدور الشكلي للهيئات الرقابية

أ. أحمد بنفتيته

قدم السيد نجيب الكتاري الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات ورئيس دائرة الزجر المالي لرئيس الجمهورية قيس سعيد الأربعاء 4 نوفمبر التقرير العام حول نتائج مراقبة محكمة المحاسبات لتمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 ومراقبة مالية الأحزاب، هذا إلى جانب التقرير الرابع والعشرين لدائرة الزجر المالي وذلك طبقا لما ينص عليه القانون الانتخابي.

وفي تصريح أولي بخصوص تسليم هذا التقرير إلى رئيس الجمهورية أكد رئيس محكمة المحاسبات «أنه تضمن الاخلالات والنقائص التي وقفت عليها محكمة المحاسبات» مؤكدا على أن «هذه الاخلالات هي نفسها التي عاينتها محكمة المحاسبات منذ توليها انجاز أول عملية رقابية منذ 2011 إلى حد الآن وهي كلها تحوم حول انعدام الشفافية والمال المشبوه والفاسد الذي تم استعماله في الحملات الانتخابية،هذا زيادة على عدم ثبوت مصداقية الموارد ومصداقية النفقات وعدة نقائص أخرى تم إدراجها في هذا التقرير» ويبدو أن هذا التقرير سيثير جدلا كبيرا وضجة طيلة الأيام المقبلة لدى الرأي العام التونسي ولدى المتابعين للشأن الانتخابي والسياسي في خصوص ما تضمنه من نتائج للمهمات الرقابية التي أنجزتها محكمة المحاسبات ونشرتها فيه والمتعلقة بالخصوص بالاخلالات التي تم رصدها خلال الانتخابات الماضية بشقيها التشريعي والرئاسي السابق لأوانه.

وفي الواقع فإن هذه الاخلالات التي رصدتها محكمة المحاسبات جاءت لتؤكد ما حصل قبل عام خلال هذه الانتخابات ووقف عليها التونسيون ونقلت اغلبها جمعيات المجتمع المدني في تقاريرها الآنية والفورية عند مراقبتها لهذه الانتخابات.

ولم ينتظر البعض نشر هذا التقرير للعموم أو حتى تقديم نسخ منه للهياكل الرسمية المختصة مثل - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي لم تتسلم بعد نسخة منه ومدونون على مواقع التواصل الاجتماعي - لينطلقوا في تسريبه أو البعض من صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل إعادة فتح الجدال من جديد حول الأحزاب المدعومة من خارج البلاد والتي ثبت تورطها في المال الفاسد والمشبوه وفضح مصادر تمويلها، إضافة إلى تحميل المسؤولية للقضاء بمحاسبة من ثبت قيامه من أحزاب وسياسيين بتجاوزات وشبهات تزوير وتغطية على الفساد خلال الانتخابات. بل وتمويلات لحملات انتخابية أدت بعديد المراقبين إلى التصريح بالتشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها. وهنا ليعود الحديث هنا عن جدوى الانتخابات في بلادنا من أساسها في خضم نظام يدور كل الفاعلين فيه في فلك الإسناد الأجنبي تمويلا وتزكية إلى أن يصل الفرد منهم إلى الحكم شكرا ليكون في الأخير ممثلا ووكيلا عن حكم السفراء والمسؤولين الغربيين الذين يرافقون عملية الانتخابات أولا بأول، ولا يسمحون بأن يرفع في البلاد صوت غير صوت حكمهم ونظامهم ونظرتهم للحياة السياسية في أدق التفاصيل.

التضليل الإعلامي لقناة الجزيرة القطرية

بلال التميمي

الخبر:

نقلت الجزيرة نت وقناة الجزيرة القطرية في 2020/10/30م أخباراً من القدس حتى جاكرتا ومسيرات تجتاح البلاد الإسلامية ضد تصريحات ماكرون والرسوم المسيئة.

التعليق:

تستحق قناة الجزيرة القطرية وبكل ثقة وصف القناة رقم 1 في طمس الإسلام والتضليل الإعلامي، فقد نقلت قناة الجزيرة بالأمس وكذلك موقعها على الإنترنت أخباراً كثيرة عن المظاهرات والمسيرات والوقفات التي عمت مناطق كثيرة في البلاد الإسلامية رفضاً لتصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون ضد الإسلام ورفضاً لنشر الرسوم المسيئة للنبي الكريم ﷺ على واجهات مبانٍ حكومية في فرنسا لعدة ساعات.

لكنها لم تنقل أي نشاط لحزب التحرير بسبب عدائها، بل قل عداء أسيادها الإنجليز للخلافة، وهذه القناة تجوب البلاد الإسلامية وتنقل الأخبار لكن لا تسترعيها مسيرة حزب التحرير في لبنان لأنها ترفع رايات رسول الله ﷺ، فلا تريد قناة الجزيرة الخبيثة ولا يريد من يقف خلفها من حكومة قطر العميلة للإنجليز أن تنقل مثل هذه الأخبار لأن فيها تهييجاً للمسلمين بأن الرد على ماكرون والرسوم المسيئة لا يكون فقط بمقاطعة البضائع الفرنسية، بل بأكثر من ذلك بكثير.

وتركز هذه القناة الخبيثة على ردود الأفعال الشعبوية مثل تصريحات أردوغان في تركيا وطلبه من الشعب التركي أن يقاطع البضائع الفرنسية، ولا تقدم أي تساؤل لماذا لا تمنع تركيا أردوغان البضائع الفرنسية من دخول تركيا أصلاً، ولا تشير إلى هذا الطلب باعتباره طلباً صغيراً، بل تقوم بإعلائه على أساس أن هكذا يكون الدفاع عن رسول الله، وذلك لمنع المسلمين من الغضب الفعلي الذي يدفعهم لتحريض أقربائهم في الجيش وأجهزة الأمن في البلاد الإسلامية على الانقلاب على الحكومات الخبيثة المعادية للدين ولرسول الله ﷺ.

وما يزيد من خطورة وخبث هذه القناة القطرية أن الكثير من البسطاء ينظرون إليها باعتبارها قناة «الإسلاميين» لأنها تستضيف الإخوان المسلمين والحركات المعتدلة وتجعل من نفسها منبراً لهم، فيظن كثيرون بأنها منبر للإسلام مع أن سياستها تصاغ في لندن وفق المصالح الإنجليزية!

والمصالح الإنجليزية تقتضي إعلاء ما يسمونه «الإسلام المعتدل» على أمل أن يضعوه سداً منيعاً ضد ما يسمونه «الإسلام المتطرف»، وكانت أمريكا تقبل بهذه المقاربة حتى أوصت بعض المؤسسات الأمريكية بضرورة التحول الى «الإسلام الصوفي».

لقد آن الأوان للمسلمين أن يدركوا بأن الغرب إنما يريد إسلاماً على شاكلته، لذلك يدعم من يسميهم بالإسلاميين المعتدلين ويعلي من شأنهم ويسهل تقديمهم للحكم كما كان في مصر وتونس وجزئياً في ليبيا، وأن يعلموا أن الإسلام واحد وهو المأخوذ من كتاب الله وسنة نبيه الكريم، وكل تحريف للإسلام خطر ويؤخر ظهور الإسلام، ويدع زعماء الغرب ينالون من رموزنا كما في فرنسا دون أن يجدوا من يرد عليهم.

وآن الأوان للمسلمين أن يأخذوا الخبر من قناة الجزيرة الخبيثة بحرص وحذر شديدين خاصة وأنها مؤدلجة إلى أبعد الحدود، فلا يثقوا في أخبارها وهم يعلمون مسبقاً بأنها خبيثة تعمل لصالح الإنجليز وسط الناطقين بالعربية.

الجزيرة توفر منصة لماكرون وحملته على الإسلام وتتجاهل آلاف المنتفضين نصرة للنبي ﷺ

الدكتور مصعب أبو عرقوب

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

الخبر:

في مقابلة خاصة مع الجزيرة، قال ماكرون إن فرنسا تعرضت لـ 3 ضربات إرهابية قام بها متطرفون عنيفون، فعلوا ذلك بتحويل وتحريف الإسلام بأعمال صدمت وجرحت الشعبَ الفرنسي، مضيفا أن الهجوم على فرنسا بني على أساس الكثير من سوء الفهم.

وقال إن لقاءه مع الجزيرة يندرج في إطار إزالة سوء الفهم والتأكيد على أن فرنسا بلد حريص على حرية المعتقد، وعلى ما يسمى غالبا العلمانية. (الجزيرة نت)

التعليق:

وفرت قناة الجزيرة منصة إعلامية مهمة لرئيس فرنسا ماكرون ليدافع عن نفسه أمام الأمة الإسلامية، فماكرون الذي يشن حربا على الرسول وعلى قيم الأمة الإسلامية ومقدساتها بدعمه وإصراره الواضح والفج على دعم الخربشات المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام تفتح له قنوات الإعلام ويوضع تحت الأضواء ويعطى ما يشاء من الوقت ليواصل حربه وتبجحه على الإسلام وأهله.

وعلى الجانب الآخر تطفأ الكاميرات وتسكت الفضائيات ولا تتسع نشرات الأخبار لعدة ثوان لتغطية تحركات الآلاف في الأرض المباركة الذين خرجوا نصرة للرسول عليه الصلاة والسلام على بعد أمتار فقط من مكتب الجزيرة في اليوم ذاته وقبل ساعات فقط من استضافة الجزيرة لعدو الأمة ماكرون، خرجوا مطالبين بالخلافة والجهاد في سبيل الله نصرة لرسول الله وتحريرا للمسجد الأقصى، وهي مطالب يحظر على الإعلام أن يتداول أخبارها أو يعطي مساحة من التغطية لها.

إن استضافة الجزيرة لعدو الأمة ماكرون تخدم الحرب التي يشنها الغرب المستعمر على الأمة الإسلامية، والتعتيم على صوت الأمة الرافض لإساءات الكفار المستعمرين لرسولنا الكريم، وتصب في الجبهة المعادية ذاتها للأمة الإسلامية.

وإن هذا الجهد الإعلامي الذي بذلته الجزيرة ومن يقف وراءها لإنقاذ ماكرون يجسد حالة تبعية الأنظمة الحاكمة في بلادنا للغرب وانحيازها لمعسكر أعداء الأمة ومساهمتها الفعلية في المجهود الحربي ومنه الإعلامي الذي يستهدف الأمة ومقدساتها، ولا بد للأمة من اقتلاع تلك الأنظمة وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة حتى تستعيد ثرواتها وطاقاتها ومنابرها الإعلامية.

إن الأمة الإسلامية أمة حية، مستعدة للتضحية بالغالي والنفيس من أجل نبيها ومقدساتها، وهذا الاستعداد للتضحية قوة عظيمة تتراجع أمامها الإمبراطوريات والدول والشياطين والدعاية والإعلام المأجور، فتراجع ماكرون ليس غريباً ولن تفيده منصة إعلامية تزركش نكوصه وتراجعه أمام الأمة الإسلامية، فأجداده من قبل تراجعوا وكنستهم الأمة الإسلامية من أرضها وكسرت حملاتهم الصليبية.

وقد بدأ ماكرون بالتراجع ولم ير بعد رد الأمة الحقيقي، فكيف به والأمة تسترد سلطانها المسلوب وإرادتها السياسية بإقامة الخلافة وتسير دون تردد نحو روما بطريق تمر ببارس ؟!

فأمة محمد عليه الصلاة والسلام لا تتراجع عن محبته وتحقيق بشارته بفتح روما بعد القسطنطينية، فأمتنا حية ولديها خير البشر رسولها الأكرم ﷺ تضحي من أجله بالغالي والنفيس، وما دفع ماكرون للتراجع قطرة في محيط قوة وبأس وعظمة أمة محمد التي بدأت تنهض لتنسيه وكل المستعمرين الغربيين وساوس الشياطين.

الإمارات والبحرين تدعمان حملة ترامب الانتخابية بالمال المباشر

د. عبد الله باذيب - اليمن

الخبر:

جاء في جريدة القدس العربي الصادرة في لندن الأربعاء 4 نوفمبر 2020م نقلا عن صحيفة (يسرائيل هيوم) أن مسئولين في الإمارات والبحرين كشفوا أن "دعم دول الخليج لانتخاب ترامب لولاية ثانية في البيت الأبيض يتمثل بالدعم المالي المباشر، وأيضاً في بذل جهد كبير في تشجيع المسلمين في جميع أنحاء الولايات المتحدة على التصويت لصالح الحزب الجمهوري، الذي لا يحظى بشعبية لدى الجاليات المسلمة".

التعليق:

هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها حكام دويلات في البلاد الإسلامية بخيانة الأمة والدين بتمويلهم بمال المسلمين الحملات الانتخابية لرؤساء بلاد الكفر، وعلى رأسهم أمريكا. فرأس الكفر أمريكا هي عدو المسلمين الأول، وأياديها ملطخة بدمائهم في كل مكان على امتداد البلاد الإسلامية، وهي من ترعى الحروب في بلاد المسلمين وتنشر الفوضى لينشغل المسلمون بأنفسهم بعيدا عن تنفيذ مشاريعها الهدامة داخل الأمة.

وأياً كانت نتائج انتخابات أمريكا، فإن سياسة أمريكا تجاه البلاد الإسلامية لا تتغير، فهي تدعم كيان يهود، وتحارب الإسلام، وتدعم الحكام الخونة، كما صرح بذلك ترامب مراراً، على رقاب المسلمين وتستخدمهم في حروبها داخل البلاد الإسلامية. هذه هي أمريكا وهي العدو وينبغي لكل مسلم أن يتخذها عدوا.

إلا أن من يدعم أمريكا تلك في مشاريعها هم حكام المسلمين، لهذا فإن هؤلاء الحكام يدخلون في خانتها، أي ينبغي اعتبارهم عدواً للأمة وللدين، ويقع على المسلمين واجب تغييرهم وعدم طاعتهم، ولا يجوز السكوت عليهم بحال، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ. قَالَ: وَمَا إِمَارَةُ السُّفَهَاءِ؟ قَالَ: أُمَرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي لَا يَقْتَدُونَ بِهَدْيِي وَلَا يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ وَلَا يَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ وَسَيَرِدُونَ عَلَيَّ حَوْضِي». (رواه أحمد

وقد بشرنا النبي محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أن الخلافة الراشدة على منهاج النبوة قادمة من جديد «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ» (رواه أحمد)، فلا يبقى للمسلمين إلا العمل الجاد مع العاملين المخلصين لإعادتها، وبهذا تحفظ أموال المسلمين وتُرعى شؤونهم وتحقن دماؤهم وتطرد أمريكا وحلفاؤها ومشاريعها من بلاد الإسلام، ويُحمل الإسلام إليها بالدعوة والجهاد، وليس ذلك على الله بعزيز.

علمانية الغرب تفشل في صَهْر شعوبها

الأستاذ عبد الله العلي آل كلش

الخبر:

تحت عنوان «اضطرابات تهز فيلادلفيا بعد مقتل رجل أسود برصاص الشرطة» نشر موقع BBC عربي خبر مقتل والتر والاس البالغ 27 عاماً بـ14 رصاصة، على يد رجال الشرطة بذريعة تمنّعه من إلقاء سكيّن كان بيده. علماً أنّ زوجة المقتول كانت قد أخبرت الشرطة أنّه يعاني أزمة عقلية تسمى اضطراب ثنائي القطب.

التعليق:

ما زالت العلمانية في الغرب وعلى رأسه أمريكا تثبت فشلها في حلّ أزماتها المجتمعية، المتمثلة في صهر الأعراق والمذاهب داخل مجتمعه الواحد، رغم زعمها أنّها قد تخلصت من العنصرية في الجانب المتعلّق بالقوانين والتشريعات. وأبرز مظاهر هذا الفشل يكمن في تلك العنصرية المتعلّقة بالتمييز العنصري للرجل الأبيض تجاه ذوي البشرة السوداء.

فلا نكاد ننسى حادثة قتل عنصريّة فظيعة حتى نتفاجأ بأخرى أشد منها بشاعة بحق أصحاب العرقية السوداء في أمريكا. وهذه المشاهد بتكرارها تكشف حجم الكره والحقد لدى من ينظرون لأنفسهم بأنهم أصحاب العرق الأفضل لاعتبارهم يمتلكون بشرة بيضاء دون الآخرين!

وهنا نتساءل: هل حقاً أنّ تلك القوانين التي وضعت لإزالة الفروقات العنصرية في المجتمعات الغربية كفيلة بتحقيق هذه الغاية؟ ولماذا نرى هذه التجاوزات تطال ذوي البشرة السوداء دون البيض من أولئك الذين يطبقون القانون؟!

الحقيقة هي أنّ هذه القوانين التي نجدها في بلاد الغرب لم تكن كما التي تُطبّق في الوقت الراهن، بل هي نتاج عقود طويلة من التغْييرات والترقيعات والتنازلات، التي كانت محصّلة صراعاتٍ دموية وأحداث وثورات ممن كانوا يُعتبرون عبيداً عند الرجل الأبيض. والقانون الذي محى في ظاهره هذه الفروقات بين (العبيد والأسياد) لم يدخل النفوس والقلوب لتمحو ما بها من أحقاد وكراهية متبادلة. وهذا لا نتعجّب منه لكون الأسس التي قام عليها النظام الرأسمالي إنّما كانت لضمان مصالح أصحاب رؤوس الأموال والإقطاعيين.

فالأصل في حل هذه المشكلة هي بإزالة هذا النزعة العنصرية الطبقية الجاهلية في النفوس والقلوب قبل القانون، وبهذه الحالة تُرعى الشؤون لكل أفراد المجتمع على السواء دونما تمييز. ومع أنّ البشرية تعاهدت قوانين وتشريعات عدّة نظّمت علاقاتها المجتمعية على مر التاريخ، إلّا أنّها لم ولن تجد مثل الشريعة الإسلامية ما تغرس في النفوس وازعاً يكاد يرتقي إلى الكمال البشري. كيف لا وهي من عند خالق البشر، الذي وحده يدرك حدود غرائزه وحاجاته وضبطها بالوجه السليم. والإسلام لا يَعتبر إيمان المرء كاملاً ما لم يمحُ ما في نفسه من مشاعر عرقيّة أو طبقيّة أو قَبَليّة، وقد بيّن ذلك الرسول عليه وآله الصلاة والسلام بقوله: «لَيْسَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ فَضْلٌ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ فَضْلٌ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَبْيَضَ وَلَا لِأَبْيَضَ عَلَى أَسْوَدَ فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى».

وللخالق وحده الحق في وضع التشريع للمخلوق، وهو الله سبحانه، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور. ولهذا جاء خطاب الله تعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام في تأكيد هذه المسألة في كتابه العزيز صريحاً بقوله سبحانه: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

الإسلام السياسي مصدر رعب الغرب

سوزان المجرات - الأرض المباركة (فلسطين

الخبر:

دعا المستشار النمساوي سيباستيان كورتز الاتحاد الأوروبي الثلاثاء غداة هجوم فيناً، إلى مكافحة "الإسلام السياسي" معتبرا أنه "أيديولوجية" تشكل "خطرا على نموذج العيش الأوروبي".

وأوضح في مقابلة مع صحيفة "دي فيلت" الألمانية "ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يركز أكثر في المستقبل على مشكلة الإسلام السياسي". وأضاف "أتوقع نهاية التسامح الذي يفهم بشكل خاطئ وإدراكا من كل الدول الأوروبية للخطر الذي تشكله أيدولوجية الإسلام السياسي على حريتنا ونموذج العيش الأوروبي". (

التعليق:

كان وما زال "الإسلام السياسي" مصدر رعب للغرب، ومدعاة لتخطيطهم ليل نهار، وسببا في قص مضاجعهم؛ فكلما حدثت حادثة في بلادهم من تخريب أو قتل أو غيره وجدوها فرصة ليحرضوا على الإسلام ويجعلوه عدوهم اللدود ولو لم يكن له يد فيما حدث، فهذا حادث فيناً الذي دفع سيباستيان أن يدعو لمحاربة الإسلام السياسي بسببه، قد تبنى ما يسمّى ب "تنظيم الدولة" عمله، وبدل أن يتوعدوه استغلوا الفرصة للتحريض ضد الإسلام، ولكن هيهات لهم ذلك، مهما حاولوا فلن يغيروا حقيقة أن الإسلام دين الله الذي أراد سبحانه وتعالى إظهاره على الدين كله ولو كره المشركون، وليكون دين العالم أجمع بإذن الله، وأنه سيأتي اليوم ويصل كل مدينة وقرية؛ كما وعد بذلك رسولنا الكريم ﷺ» لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ عِزًّا؛ يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ»، ولن يثنوا العاملين لإقامة الدولة الإسلامية لتقوم بدورها بإيصال هذا الدين لكل بلاد العالم، والحكم به ووفق أحكامه العادلة القويمة ولو كره الكافرون، ولن يمنعوا الأمة الإسلامية من تحقيق نهضتها وبناء وحدتها بإقامة خلافتها، وها هي تباشير حركة الأمة الإسلامية لتعود أمة واحدة قد رأيتموها بأم أعينكم، والقادم بإذن الله أعظم، ولتعلمُنّ نبأه بعد حين.

هدم آلاف المساجد في تركستان الشرقية وطمس معالم ما لم يُهدم

براءة مناصرة

الخبر:

شهادات عن ناشطين من مسلمي الإيغور كشفوا فيها عن محاولة السلطات الصينية طمس الهوية الإسلامية لمسلمي الإيغور بشتى الطرق، كان آخرها إزالة قباب ما تبقى من جوامع في تركستان الشرقية وطمس العناصر الزخرفية التي تحمل الطابع العربي والإسلامي عليها. ووفق الشهادات فقد "لوحظت تغييرات صارخة في مسجد نانغوان في ينتشوان، عاصمة مقاطعة نينغشيا، حيث يعيش معظم المسلمين في الصين، إذ تم تجريد المسجد من الزركشة الذهبية الدّالة على الطراز الإسلامي، والأقواس المزخرفة، فضلاً عن النص العربي الذي كان يزيّنه، كما تمت إزالة القباب ذات الطراز الإسلامي والعناصر الزخرفية من المساجد في مقاطعة قانسو، ومدينة لينشيا الملقبة بـ(مكة الصغيرة) لتاريخها كمركز للإيمان والثقافة الإسلامية في الصين". فقد استغلت السلطات الصينية تفشي جائحة فيروس كورونا لإبقاء العديد من المساجد مغلقا، بالرغم من مزاعم انتصار الصين على الوباء.

التعليق:

بعد الجرائم الوحشية التي ارتكبتها الحكومة الصينية المجرمة ولا زالت بحقّ مسلمي الإيغور من احتجاز في معسكرات اعتقال ضخمة، إلى التعذيب والملاحقة، إلى بيع الأعضاء، إلى إجهاض النساء وتحديد النسل وغيرها من الجرائم، ها هي تهدم آلاف المساجد، وتقوم بإزالة القباب والمآذن ومحو الزخارف التي تحمل الطابع العربي والإسلامي في المساجد التي لم تهدمها، فوفقاً للناشطين الإيغوريين فإنّ السطات الصينية هدمت ما يقارب 16 ألف مسجدا في الإقليم منذ 2017. ولم يقتصر الأمر على هدم المساجد حيث تفيد التقارير أنّ قرابة ثلث المواقع الإسلامية المهمة في تركستان الشرقية، ومن بينها الأضرحة والمقابر وطرق الزيارة الدينية، سويت بالأرض. وأشار تحقيق أجرته وكالة فرانس برس العام الماضي نشر بتاريخ 09/10/ 2019م إلى أنّ عشرات المقابر دُمرت في المنطقة، مما أدى إلى تناثر الرفات البشرية وحجارة المدافن المكسرة في أنحاء المواقع.

وتحاول السلطات الصينية المجرمة ممارسة الخداع والكذب وتغطية جرائمها بحق مسلمي الإيغور، فقد نفى مسؤولوها مرات عدة تعرض مسلمي الإيغور لجرائم أو انتهاكات، ورتبوا زيارات لصحفيين وحقوقيين لمراكز الاعتقال لتبييض صورتها وتاريخها الأسود بحق المسلمين، وها هي تمارس سياسة الكذب والخداع نفسها فيما يتعلق بهدم المساجد، ففي حديث للناشط محمد علي لموقع "الحرة" قال: إنّ "الحكومة الصينية تعتمد على الخداع والكذب، إذ تتعمد هدم المساجد في المدن والقرى الصغيرة، بينما تبقي على تلك الموجودة في المدن الكبيرة والسياحية من أجل خداع العالم، فضلاً عن توظيف صحفيين ووسائل إعلام عربية لتعزيز فكرة واحدة مفادها أنّ الإسلام بخير في الصين".

إنّ ما تقوم به السلطات الصينية من هدم للمساجد ليس إلا محاولة من محاولاتها المتكررة البائسة لطمس الهوية الإسلامية لمسلمي الإيغور، ومحاولة سلخهم عن دينهم وهويتهم الإسلامية، وهي تأتي في إطار الحرب على الإسلام والمسلمين، والهجمة الشرسة على المساجد وعلى روادها في جميع أنحاء العالم، سواء بالهدم كما في الصين ومصر، أو بالإغلاق بحجج وذرائع واهية على رأسها أنّها أماكن لتفريخ الإرهابيين، وقد رأينا إغلاق العديد من المساجد في فرنسا وفي غيرها، أو من خلال الدورات التي تعقد لتأهيل الأئمة والخطباء وفق منهج "الاعتدال" و"الانفتاح والتعايش" الذي يريده الغرب. ولكنّهم لم ولن ينجحوا في حربهم هذه بإذن الله، فالله متم نوره ولو كره الكافرون. ولينتظروا الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة كما توعّدهم الله سبحانه: [وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

المأزق الفرنسي والغربي في مواجهة الإسلام السياسي

محمود عبد الهادي

لقد تكرر انتهاك دول العالم لمقدسات المسلمين، تارة بوصم الإسلام بالتطرف والإرهاب، وأخرى بإحراق القرآن الكريم، وثالثة بشتم النبي الكريم محمد ﷺ وتصويره بأشكال مهينة ومستفزة، وتارات أخرى بغير ذلك. ومن ذلك ما يشهده العالم اليوم من إظهار فرنسا ورئيسها ماكرون حقداً كبيراً على الإسلام وتأييداً لانتهاك مقدساته، والتذرع لذلك بحرية التعبير. ما أدى إلى ردة فعل غاضبة عند المسلمين، صمتت خلالها معظم الأنظمة القائمة في بلاد المسلمين، بل إنّ بعض المؤسسات الدينية أيدت فرنسا في حربها على الإسلام، كرابطة العالم الإسلامي التابعة لنظام آل سعود، والتي لا يفتأ رئيسها محمد عبد الكريم العيسى، يعلن حربه على الإسلام السياسي، ويحرّض على استئصاله من فرنسا ومن كل مكانٍ في العالم،

كما ورد في موقع آر تي عربي.

هذا الأمر قديم وجديد، ويزداد انتشاراً وتكرراً، ما يدل على أن الصراع بين الإسلام والكفر يحتدم، وجبهاته تزداد اشتعالاً، وهو يشير بقوة إلى الرعب الذي تعيشه فرنسا والغرب عموماً من الإسلام؛ وذلك بسبب الخطر الذي صار يشكله المسلمون نتيجة صحوتهم على الإسلام بوصفه عقيدة عقلية وسياسية وروحية، يخاطب كل الناس ويحكم في كل أعمالهم وعلاقاتهم، ويقنع العقل وتقبل عليه النفس، ما يشكّل خطراً على وجود النظام الغربي الرأسمالي. ويتفاقم هذا الخطر لأن المسلمين يزدادون بنسب أكثر من غيرهم، وتتجاوز أعدادهم المليارين. إضافةً إلى أن أوروبا، وفرنسا بشكل خاص، لا تستغني عنهم كطاقة بشرية. فإذا لم يتخلّوا عن التوجه السياسي الإسلامي، ولم يندمجوا في الحياة الغربية، فإنّ هذه العوامل تتضافر لتهدد بتحول أوروبا إلى الإسلام، ناهيك عن عودة الدولة الإسلامية. هذا هو باختصار لبُّ أسباب الحرب العالمية المعلنة على الإسلام، وأسباب الإسلاموفوبيا التي يثيرها قادة الغرب ودهاقنته ويؤججونها بشكل عالمي. وعلى ذلك، فإن هذه الأعمال والمواقف، الفرنسية وغيرها، تندرج في خانة الخوف من ازدياد انتشار الفكر السياسي الإسلامي وعودة الإسلام والخلافة إلى الميدان الدولي.

فهذا الاعتداء والاستفزاز، وإن كان حدثاً يمرّ، هو مؤشر إلى حقيقة ثابتة، هي الصراع الدائم بين الإسلام والكفر. وهو الصراع العقدي والسياسي بين الإسلام وأمته من جهة، وبين الكفر وكل دوله من جهة أخرى، سواء في بلاد الكفر أو في بلاد المسلمين. لذلك، ينبغي بيان واقع هذا الحدث وأمثاله بوصفه جزءاً من صراع مستمر، ومحطةً على طريق التغيير المنشود، كما ينبغي فهم تفاصيل هذه المحطة، لإحسان البناء عليها للعبور إلى المحطة التالية.

مع بدء الصحوة الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وازدياد إدراك المسلمين لتناقض أفكار الإسلام، مع أفكار الغرب العلمانية، تنبه حكام الغرب إلى ظهور هذا التوجه، الذي يتناقض مع الأفكار الغربية. ومع إدراكهم لخطره على نفوذهم وهيمنتهم، فقد كانوا، بادئ الأمر، واثقين من أنهم يستطيعون الالتفافَ عليه وتطويعه.

لم تكن ثقتهم هذه مبنيةً على أوهام، وإنما كانت نتيجة تجارب وخطط لطالما نجحوا فيها، منها أعمال ضخمة، كهدم الخلافة، وما تبع ذلك من تداعيات كارثية. وبالفعل، فقد نجح مكرهم حيال الكثير من التوجهات التي احتووها وسخروها لغاياتهم، بل جعلوها عائقاً في طريق العمل الإسلامي، وحرباً على الاتجاه السياسي الهادف والملتزم.

ولكنهم لم يتمكنوا من القضاء على هذه الصحوة، فقد ظل في الأمة مَنْ تفشل معهم محاولاته، ولا يقعون في حبائل مكره، مصداقاً لقول النبي ﷺ الذي رواه مسلم: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

وقد ازداد خطر هذا التوجه الإسلامي حتى صارت مواجهته استراتيجيةً عند الدول الكبرى، وبخاصةٍ بعد أن صارت له جذور في البلاد الغربية نفسها، حيث نبت هناك من يؤمن به من المسلمين الغربيين أنفسهم. وهذا بنظر حكام الغرب والقائمين على مجتمعاته وأنظمته نذير خطر كبير، لأنه يستفز العقول ويحرض على النظر والتفكير، وهذا ما يقضّ مضجع كلّ طاغية.

لقد نما لهذا التوجه نبتات داخل تلك البلاد، معقل الرأسمالية وآلياتها وأدواتها. ولذلك انتفض طواغيتهم يحذرون من خطر داهم، يهدد طريقتهم في العيش التي أعلنوا تمسكهم بها بأشدّ من تمسُّكهم بالحياة. لقد شعروا بخطر انكشاف أمرهم، وهم أول العارفين أنهم كذابون مضلون، كما كان يَعرف فرعون أنه كذابٌ مُضِلٌ، وأنهم يتبجحون تبجحاً، كما كان يعرف فرعون أنه ليس إلهاً. وأدركوا أنهم إذا لم يقضوا على هذا التوجه الإسلامي فسيقضي عليهم؛ لذلك اتخذوا القضاء على هذا التوجه قضية مصيرية، يعتمدون لأجلها أي وسيلة ويدفعون أي ثمن. فالرأسمالية هي طريقتهم للتأله، وأدواتها هي بالنسبة لهم سحرةُ فرعون وجندُه في الخداع والتضليل، والمحافظة على التسلط والتأله.

لقد باشروا إلى تحقيق هذا الهدف، وكرروا محاولاتهم، ولكنهم كانوا في كل مرةٍ يفشلون. فمنذ عقود، وأمريكا تغيّر استراتيجياتها في محاربة التوجه الإسلامي؛ وقد استعملت أقوى أسلحتها في المكر والتضليل وفي أعمال الإبادة الوحشية، واستبدلت خططاً بأخرى، ولكن ذلك كله فشل. وهذا ما حيّرَ حكامَ الغرب ومفكريه وأفقدهم ثقتهم بمواجهة الإسلام، وأورثهم شعوراً بالعجز عن القضاء عليه. فاستنفروا الغرب والعالم كله لمواجهته، وأطلقوا عليه أسماء التطرف والإرهاب والإسلام السياسي و(الإسلَمِزم)، و(الإسلاموية)، وأثاروا ضده الحقد والرعب والإسلاموفوبيا...

ولقد أثبت الغرب في هذا الصراع أنه ليس على شيء، لأنه ناقض الأفكار التي يتغنّى بها ويدعو إليها، فداس فكرة الحريات العامة، وأهدر حقوق الإنسان، وخلتْ أعماله تجاه الإسلام من أي أثر لحوار، أو قبول للرأي الآخر، بل كانت أعماله كلها مكراً وخططاً مخابراتية وأمنية وتجسساً طال كل المسلمين في بلاد الغرب، وفبركة قصص تطرف وصناعة إرهاب، يتحدثون عن أخطاره ويضخمونها، ليسوغوا بذلك حربهم على الإسلام والمسلمين.

تتعذر الإحاطة بجبهات الحرب الغربية على الإسلام والمسلمين. وهي في حقيقتها حرب عالمية، تقودها أمريكا بحكم قيادتها الحضارية والسياسية للعالم الغربي، وتساهم فيها كل دول أوروبا وفي مقدمتها فرنسا، والدول القائمة في العالم الإسلامي أيضاً. وقد جعلت أمريكا محاربة الإسلام من مسؤوليات الأمم المتحدة، فاتسعت دائرة هذه الحرب وكبرت تكاليفها، وكلفت المسلمين الكثير من الدماء والهدم، فضلاً عن انتهاك الحرمات والمقدسات. وكلفت دول الغرب أيضاً، وفي مقدمتها أمريكا، الكثير من الأموال والجهود والخسائر في شتى جبهاتها.

إن الذي يقض مضاجع الغرب هو فشل سياساتهم وحملاتهم للقضاء على الإسلام، وهم يقفون اليوم وجهاً لوجه مع فشلهم، وتراودهم أفكار استحالة القضاء على الإسلام السياسي، وبخاصة أنّ الباحثين المتخصصين عندهم بمئات الألوف، ومراكز الفكر والدراسات عندهم بالآلاف، وإمكاناتهم المالية والعسكرية ضخمة جداً، وهيمنتهم السياسية تجعلهم أصحاب السيادة والسلطة على كل دول العالم، وكل ذلك مسخّر لمراقبة المسلمين وحركاتهم واحتوائهم. ومع كل ذلك، فقد فشلوا في تحريف الإسلام أو تنحيته أو القضاء على الإسلام السياسي.

لماذا؟ وأين السر؟ وأين مكمن قوة المسلمين التي تفشل معها كل هذه المحاولات والأعمال؟ وماذا يفعلون؟ ما الحلّ؟

هم لا يعرفون الجواب. وهذا مما يقض مضجعهم، ويدفع ساستهم إلى مناقضة أفكارهم ومبدئهم، وإلى اتخاذ مواقف حاقدة وعصبية وغير متزنة، كمواقف ماكرون وأضرابه وتصريحاتهم. والنتيجة الطبيعية لذلك أن لا يجدوا لمواجهة الإسلام والمسلمين إلا استعمال القوة الغاشمة، والترويض القسري، والخداع والمغالطات، وفرض القوانين والتشريعات التي تُلزم المسلمين بمخالفة دينهم، وهم يجترحون برامج لهذا الغرض، ووسائل للترغيب والترهيب. ورغم كل ذلك، تفاجأوا بأن التوجه الإسلامي أقوى من مكرهم، وأن هذه الضغوط زادت المسلمين رفضاً للاندماج في الغرب، وإصراراً على القضاء على نفوذه في بلادهم. ويدرك العارفون في الغرب أنهم أمام معضلة، والأصح أنهم يقتربون من حافة هاوية، أي أنهم في أزمة مستعصية وتتفاقم، وهذا ما أصابهم بصدمة ورعب، ودفعهم إلى الصراخ تحذيراً وخوفاً، وكأنهم يطلبون النجدة، ولكن مِمَّن؟!

هذه هي الصورة العامة لواقع الغرب في مواجهة صعود الفكر السياسي الإسلامي اليوم. ويقتضي تمام بيانها الإشارة إلى ظهور توجه آخر عند بعض المفكرين في الغرب، يعبّر أصحابه عن مدى الادعاء والخداع والفبركات في تعامل سلطاتهم الغربية مع المسلمين، فيخرج هؤلاء في هذه الأجواء المحمومة ليحذّروا من هذه السياسات. ومما يطرحونه ويخاطبون به مجتمعاتهم الغربية وأصحابَ القرار فيها: إنّ التطرف الذي تتهمون المسلمين به، أنتم من يصنعه، والإرهاب الذي تثيرون الخوف منه، أنتم من يمارسه ويغذيه، وجيوشكم وأجهزتكم الأمنية والمخابراتية هي من ينفّذه، وإنّ الصراخ الذي تملأون أرجاء الأرض به، محذّرين من أن الإسلاميين قادمون، وتصويركم لهم كأنهم أشباح، وتضخيمكم لأخطارهم، والإسلاموفوبيا التي تثيرونها وتُلهبونها، لتتذرعوا بها لسحق المسلمين وإهدار حقوقهم وكراماتهم، وتسميتكم تطلعات المسلمين للتحرر من الظلم والقهر تطرفاً وإرهاباً، هذا كله هو ما سيؤدي إلى قدوم المسلمين الذي تخشونه، وسياساتكم هي التي ستجعلهم يغذون السير للوصول.

هذا الواقع يؤكد أن الغرب مأزوم بسبب فشله المتعاقب في مواجهة الإسلام، وأنّ فرنسا مأزومة بسبب فشلها في دمج المسلمين، وفي تحريف الإسلام بإنشاء (إسلام فرنسي)! ويُتوقع أن تُغذّي الخلافات الغربية الداخلية انقسامَ المجتمعات الغربية إزاء التعامل مع المسلمين، لتزيد الغرب تأزماً وإحباطاً. وهذا مما يفتح المجال للمتصدرين للعمل الإسلامي، لزيادة نشاطاتهم ومجالات دعوتهم، برسم مشاريع وخطط إضافية لأعمال الدعوة، ولتقديم مواضيع وأفكار يخاطبون الغربيين بها، ولغذّ السير وحشد الطاقات على جبهات الصراع بين الإسلام والغرب.

الصراع الحضاري حقيقي بين الإسلام والغرب يجب على الأمّة الإسلامية أن تعي ذلك

مترجم — حميد بن أحمد

الخبر:

قال الوزير الفرنسي «نحن في حرب ضد عدو في الداخل والخارج، نحن في حرب ضد الفكر الإسلامي» وقال: إن على الدولة أن تستعد للهجمات التي تغذيها «الأيديولوجية الإسلامية». (30 تشرين الأول/أكتوبر 2020م)

التعليق:

في الشهر الماضي، أعادت صحيفة شارلي إيبدو الفرنسية طباعة الرسوم الكاريكاتورية المثيرة للجدل للنبي محمد ﷺ، وكتب مدير شارلي إيبدو لوران ريس سوريسو في أحدث إصدار من المجلة «لن نعيش منهزمين. نحن لن نتخلى أبدا».

استهدف المستعمر الأوروبي شرف النبي ﷺ ليكون نموذجاً للعالم. ودعم الرئيس الفرنسي والمحاكم الفرنسية والسياسيون الفرنسيون وشركات التكنولوجيا العامّة الفرنسية والغربية والدولية شارلي إيبدو في محاولاتها للتّعدي. وتمّ رفع شعار (أنا أساند شارلي إيبدو) في جميع أنحاء العالم الغربي. في الآونة الأخيرة، قُتل مدرس اللغة الفرنسية صمويل باتي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على يد مسلم شيشاني يبلغ من العمر 18 عاماً اسمه عبد الله أنزوروف لإظهاره رسوماً كاريكاتورية هجومية في فصل دراسي أثناء تدريسه «حرية التعبير»، حضر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حفل تأبينه وقال: «لقد قُتل على وجه التحديد لأنه مثّل الجمهورية... قُتل لأن الإسلامي يستهدف مستقبلنا. إنهم يعلمون أنه مع وجود أبطال هادئين مثله، لن يحصلوا عليها أبداً... (فرنسا) لن تتخلى عن الرسوم»، وبعد ذلك مُنح أرفع وسام في فرنسا لصمويل باتي. بعد هذه الأحداث، قال الوزير الفرنسي جيرالد دارمانين «نحن في حرب ضد عدو في الداخل والخارج، نحن في حرب ضد الفكر الإسلامي».

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في خطاب ألقاه يوم 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020م «إنّ المشكلة تكمن في هذه الأيديولوجية التي تدعي أن قوانينها تتفوق على قوانين الجمهورية. أطلب من كل مواطن، سواء ممن يتبعون ديانة أو لا، الالتزام بكل إخلاص بجميع قوانين الجمهورية. وفي هذه الإسلاموية الراديكالية - بما أن هذا هو لبُّ الموضوع فلنتحدث عنه ونسميه - رغبة معلنة ومصرح بها وطريقة منهجية لتنظيم الأمور بما يخالف قوانين الجمهورية ويخلق نظاماً موازياً ويؤسس قيماً أخرى ويطوّر طريقة أخرى لتنظيم المجتمع يكون انفصالياً في البداية، ولكن هدفه النهائي هو الاستيلاء عليه بالكامل. وهذا يؤدي تدريجياً إلى رفض حرية التعبير وحرية الضمير والحق في التجديف، ونتحول إلى راديكالية خبيثة. يصل هذا أحياناً إلى حد إعلان الجهاد».

يوضح لنا هذا الصراع بين طريقتين في الحياة وفكرتين سياسيتين تسعيان إلى هدفين مختلفين للغاية. الأيديولوجيا الغربية مبنية على أفكار الفصل بين الدين والدولة، والاحتفاء بالحرية كأسلوب حياة مع حرية التعبير، وحرية الملكية، وحرية المعتقد، والحرية الشخصية. إن طريقة الحياة الإسلامية مبنية على فكرة الخضوع لله ورسوله ﷺ، والشريعة الإلهية التي أنزلها الله بها وجلبها إلينا نبينا الحبيب محمد ﷺ. [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ]

يستخدم الغرب وسائل وأدوات مختلفة للصراع الحضاري مع الإسلام. بدلاً من إظهار الغرب، القيادة الفكرية للإسلام، رفض العالم الإسلامي اعتناق صراع الأيديولوجيا والتنازل عن قبول الفلسفة السياسية العلمانية للديمقراطية التي تعطي حقوق التشريع للإنسان وتمسك العقل البشري بالسيادة ومصدر القانون. والدولة العلمانية والقانون الدولي والمجتمع الدولي والحكام المسلمون المنغمسون في الأساليب الغربية وتنفيذ ما يطلبه سيدهم منهم، يمهدون الطريق للغرب للحفاظ على هيمنته على العالم، على الرغم من فشل أيديولوجيتهم في حل قضايا الجنس البشري ولا ينتج عنه إلا ظلم وبؤس وتدهور فكري للبشرية.

صراع الأيديولوجيات (الحضارات): طريق المستقبل للمسلمين

على الأمة الإسلامية أن تتبنى صراع الأيديولوجيات هذا وأن ترفض كل محاولات التسوية بين أسلوب الحياة الغربي والإسلامي. على الأمة الإسلامية كحاملة للدعوة أن تؤكد على الفكر الإسلامي وقيادتها الفكرية في تقديم الحلول لمشاكل وقضايا البشرية واستعادة العدل والسلام. يجب على الأمة الإسلامية أن تعيش بجد في منهجية النبي محمد ﷺ لإعادة الإسلام إلى السلطة كمبدأ من خلال استعادة الدولة الإسلامية العظيمة، الخلافة. من خلال قوة هذه الدولة، ستحمي الأمة الإسلامية المقدسات الإسلامية، كما فعل السلطان عبد الحميد الثاني في الماضي، ومن خلال هذه الدولة الإسلامية ذاتها، سيتم تنفيذ كل أحكام الله سبحانه وتعالى وحمل رسالة الإسلام إلى العالم أجمع من خلال الدعوة والجهاد.

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

ربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب هو لمنع عودة الإسلام لقيادة العالم

فاطمة بنت محمد

الخبر:

شدّد وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو على وجوب مواصلة الكفاح من أجل القضاء على أيديولوجية أولئك الذين يستغلون الدين الإسلامي الداعي للسلام. وأكد أن بلاده تواصل مكافحة كافة أشكال الإرهاب بكل حزم وإصرار. وقال في تغريدة على تويتر: "الإرهاب عدو مشترك للإنسانية، وللتخلص من هذا البلاء، يتوجب تعاونا صادقا من قِبل المجتمع الدولي". وأضاف أن الإرهاب أظهر وجهه القبيح مجددا مساء أمس في العاصمة النمساوية. (الأناضول)

التعليق:

ما إن وصفت الداخلية النمساوية المهاجم الذي قتلته الشرطة في هجوم بوسط فيّنا، بأنه "إرهابي إسلامي" حتى تسارعت حكومات عملاء الاستعمار في البلاد الإسلامية وعلى رأسها الحكومة التركية لإدانة الحادثة، دون إبداء أي اعتراض على ربط الإسلام والمسلمين بالجريمة و(الإرهاب)، بل عوضا عن ذلك أكد وزير الخارجية التركي على وجوب مواصلة الكفاح ضد الإسلام السياسي الذي أسماه "أيديولوجية أولئك الذين يستغلون الدين الإسلامي الداعي للسلام" ووجوب التعاون مع شياطين "المجتمع الدولي" من أجل مكافحة الإسلام (الإرهاب).

فأي مجتمع دولي هذا الذي تريد تركيا التعاون معه للتخلص من "الإرهاب"؟ أليس المجتمع الدولي هو الذي جعل دماء المسلمين رخيصة في اليمن والعراق ومصر وسوريا وهو الذي يُمكّن كيان يهود في الأرض المباركة فلسطين ويدعم سياساته الإجرامية؟! أليس هو الذي ساعد الصرب على ارتكاب أبشع جرائم الإبادة ضد المسلمين، وتجاهل العمليات العسكرية الإجرامية لأمريكا ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والإجرام الوحشي للمليشيات النصرانية في أفريقيا الوسطى ضد المسلمين، ومذابح الروهينجا في بورما، والأعمال الوحشية الصينية ضد المسلمين الإيغور في تركستان الشرقية؟! أليس المجتمع الدولي هو صانع الإرهاب وراعيه، وهذه الأعمال الإرهابية الإجرامية الوحشية كلها تتم على مرأى ومسمع منه دون أن يحرك ساكنا؟!

ثمّ، أتكون حادثة فيّنا التي اتهم بتنفيذها مسلم، والإسلام بريء من كل اعتداء على الأبرياء، وغيرها من حوادث العنف التي حدثت مؤخرا في الغرب نتيجة لخطاب الكراهية الذي يمارسه الغرب ضد المسلمين وإهانة وتدنيس المقدسات الإسلامية باسم حرية التعبير، أكثر بشاعة وترويعا وإرهابا وأكثر إثارة لغضب وحزن الحكومة التركية من قصف الطائرات الإرهابية الروسية للمدنيين في سوريا وقتل النساء والأطفال، في حين ذكر وزير الخارجية الروسي أن العمل والتفاعل مستمر بين تركيا وروسيا بشأن الملف السوري، وذكر أنهما تتعاونان على الصعيد الدبلوماسي والعسكري والمخابراتي؟!

بئس الحكام هؤلاء الذين يذرفون الدموع أنهارا بسبب جريمة ترتكب في الغرب ويتعاونون مع الدول الكافرة التي ترتكب المجازر في بلادنا في كل شيء بل ويشاركون المجرمين في قتل المسلمين ومحاربة الإسلام.

نعم إن الإسلام يحرم قتل المدنيين الأبرياء ويعتبر الإرهاب جريمة كبيرة إلا أن أكابر المجرمين الغربيين ومعهم أذنابهم العملاء حكام المسلمين قد اجتمعوا على تسخير الإرهاب وتوظيفه لزرع الخوف في قلوب المسلمين والتضييق عليهم وتشويه فهم الإسلام في أذهانهم ليصبح الإسلام مجرد دين روحي كهنوتي، بعد أن عجز الغرب عن صهرهم في بوتقة الرأسمالية العلمانية، فرأوا فيهم وفي مبدأ الإسلام الذي يعتنقونه تهديدا لهم ولمبدئهم الفاسد، فتوحدوا جميعا وراء سياسة واحدة هي محاربة الإسلام والتصدي له ومنعه من الوصول للحكم لقيادة العالم. ولكن هيهات هيهات فهذه الأنظمة والقائمون عليها إلى زوال، والخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة قائمة قريبا بإذن الله رغم أنف الكافرين والحاقدين.

النهضة والاستئناف الحضاري الجزء(2)

لطفي أبو محمد - الجزائر

ماهية النهضة

التعريف اللغوي

النهضة كلمة عربية مشتقة من فعل نهض: أي قام واستقام، وقد ورد في قاموس لسان العرب: نهض: النهوض البراح من الموضع والقيام عنه. نهض: ينهض نهضًا نهوضًا: أي قام. انتهض القوم: قاموا للقتال. النهضة: الطاقة.القوة. مكان ناهض: مرتفع.

التعريف الاصطلاحي

تعرف النهضة على أنها انتقال المجتمع من حال إلى حال أفضل[5]. وصار هذا المعنى الاصطلاحي هو المتداول بين المثقفين والمفكرين، ولم يسبق للعرب أن استعملوا لهذا المعنى الذي صارت إليه في العصر الحديث. وعليه فإن الحديث عن النهضة هو ما يشير إليه المعنى الاصطلاحي، ولا يصار إلى معناها اللغوي إلا إذا ارتبطت بقرينة تدل عليها. ولعل السؤال الأهم في طرح موضوع النهضة هو معرفة ماهية التركيبة التي بتطبيقها يحدث التحول أو الانتقال الذي يعبر عن وجود نهضة في المجتمع. وما الفارق بين شعب ناهض وآخر متخلف؟ وماهو المقياس الذي يمكننا من التفريق بين نهضة صحيحة وأخرى خاطئة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تقتضي القيام بعملية تفكيكية للمصطلح والغاية الأساسية من دراسته.

إن أهمية موضوع النهضة أمر لا خلاف فيه بين جميع بني البشر، فهو الحالة الطبيعية التي تدلّل على فعاليتهم في هذا الكون. فهم في سعي دائم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتبني القيم التي ترقى بالمجتمع. وبما أن الحديث هو عن نهضة المجتمع، فوجب بداية تعريف المجتمع من أجل معرفة ماهية الشيء المراد نهضته. فالمجتمع هو مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات دائمية فمن المعلوم أن الجماعة من الناس دون علاقات تربطهم بشكل مستمر لا يشكلون مجتمعًا، ووجود تلكم العلاقات هي المعوّل الذي من خلاله يتم الحكم على المجتمع من كونه ناهضًا أم متخلفًا. فالعلاقات الدائمية هي المرآة الحقيقية التي تعكس حقيقة المجتمع «وهي التي تنظم حياة الناس، وبها تعرف العادات والتقاليد، ومن سير هذه العلاقات ومن ملاحظة تصريف الناس لعلاقاتهم ومصالحهم نحكم على هذا المجتمع بأنه مجتمع صالح» [6] .

هذا فيما يتعلق بالعلاقات الدائمية. أما فيما يخص الفرد، فإنه يتميز بسلوكه والحكم على سلوك الإنسان هو الشيء الوحيد القادر على كشف كنهه من حيث مدى رقيه من عدمه. ولا يمكن للفرد أن يحكم على شخص آخر إلا من خلال سلوكه ومجموعة تصرفاته أثناء إشباع حاجاته «ولذلك فإننا نستطيع أن نصف الناس بالرقي أو الانحطاط بناءً على سلوكهم وتصرفاتهم، ويكون هذا الوصف منطبقًا على واقعه بلا إفراط ولا تفريط»[7] ولهذا فإن معرفة المحرك الأساسي والباعث على التصرفات يعتبر أمرًا لازمًا من أجل التوصل إلى مصدر سلوكه والضوابط التي تحده. فالمعروف بداهة أن الإنسان تسيِّره أفكاره، والمرء لا يتصرف تصرفًا إلا إذا وجد في ذهنه فكرة قادته لسلوك معين. ويقال سلَك الشَّخصُ مسلكًا: أي تصرّف. والسُّلوكُ هو سيرة الإنسان وتصرّفه. ويعرِّفه محمود الخالدي بـ «هو أعمال الإنسان التي يقوم بها لإشباع غرائزه أو حاجاته العضوية، فهو سائر حسب الميول الموجودة عنده للإشباع سيرًا حتميًا» ويضيف قائلًا: «إن سلوك الإنسان مرتبط بمفاهيمه عن الحياة» والمقصود به هو أن الفرد أثناء إرادته إشباع رغبة معينة فإنه يطرح سؤالين أساسيين: الأول متعلق بالشي وماهيته. والثاني مرتبط بسلوك الإنسان وإقدامه أو إحجامه على الفعل.

فلو أخذنا مثالًا عن حالة الجوع، فالسؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهن أي إنسان بغض النظر عن عقيدته هو: هل الشيء المراد تناوله يحقق إشباع جوعة البطن؟ والجواب هنا قد يتفق فيه أغلب البشر؛ ولكن الجواب على السؤال الثاني المتعلق بجواز الإشباع من هذا الشيء. فهذا أمر خارج عن ذات الشيء، وخارج عن ذات الإنسان، بل يقتضيه الرجوع إلى القاعدة أو القواعد التي جعلها مقياسًا لأعماله ومعيارًا لتصرفاته، أي الرجوع إلى وجهة نظره في الحياة من حيث الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه. فالإنسان إذا عرف أن هذا الطعام فيه ما يخالف المقياس الذي رجع إليه أي وجهة نظره في الحياة، كأن عرف أنه نجس، أو فيه لحم خنزير، أو أن صاحبه لا يأذن بذلك فإنه في مثل هذه الحالة يمتنع عن أخذه بالرغم من ميله إليه، ويحاول أن يبعد عنه هذا الميل. وينطبق هذا على أي شيء قد يتعرض له الإنسان عند إشباع أي جوعة من جوعاته أو رغبة من رغباته، سواء أكانت من الجوعات العضوية كالأكل والشرب أم من الجوعات الغريزية كالعبادة والنوع والبقاء. وبهذا نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن أعمال الإنسان جميعها مقيدة بمقاييس وقواعد آمن بها وحددتها وجهة نظره في الحياة أي عقيدته، وأن كل عمل من أعماله مسيَّر بمفهوم عن الحياة من حيث الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه، سواء أكان هذا العمل أساسيًا أم فرعيًا ،عظيمًا أم حقيرًا، قيمًا أم تافهًا. فكانت عقيدته هي القاعدة الأساسية لأفكاره ومفاهيمه عن الحياة، ومنها انبثقت كافة أنظمة حياته، ومنها استوحى وجهة نظره في الحياة، ومنها اتخذ قواعد ومقاييس يميز بها الخبيث من الطيب والغث من السمين.

وبناءً عليه، فإن الحكم على هذا الإنسان من خلال أعماله هو في حقيقته حكم على ما آمن به من أفكار وما جعله لنفسه من مقاييس ووجهة نظر في الحياة، والحكم على هذه الأفكار يقتضي وجود قواعد ومسلمات عقلية يرجع إليها حين إصدار الحكم. والأفكار أصلها هي القاعدة الفكرية التي اتخذها كأساس لتسيير أموره في هذه الحياة؛ ولهذا فإن الرغبة في تغيير سلوك الإنسان هو تغيير لتلك المفاهيم الأساسية بشكل جذري واستبدالها بأفكار أخرى صحيحة. هذا ما يتعلق بالفرد. أما فيما يخص المجتمع، فالعلاقات الدائمية والتي تنحصر في الأفكار والمشاعر والأنظمة هي العوامل الثلاثة التي بوجودها وتجانسها تؤدي إلى إنتاج مجتمع متميز. فالمجتمع الإسلامي هو ذلك الكيان الإنساني الذي يمارس نمط حياة متميزًا يشمل الأفكار والمشاعر والأنظمة، وتكون الناحية الروحية فيه مرتبطة بالعقيدة الإسلامية في كل جوانبه. فكل جزئية في حياة الفرد والجماعة المسلمة قد خصص لها الإسلام معالجة تنتهي بها إلى بر السلام. فمثلًا معالجة الفقر تكون بتطبيق مجموعة من الأحكام الشرعية التي من خلالها تنتظم شؤون المال في المجتمع، فالتوزيع العادل للثروة من خلال آلية الزكاة والأوقاف ومنع الكنز وربط العملة بالمعدنين وغيرها هي الأحكام التي بتطبيقها نحصل على مجتمع خالٍ من الفقر والفقراء. فالعلاقات الدائمية التي يضمن الراعي أو النظام السياسي فيها انبثاقها من مصدر واحد تعمل على إيجاد الانسجامية بين الأفراد والأنظمة، ويسير الكل ضمن سفينة واحدة، وهذا ما عبر عنه عبد الله العروي حين وصف الدولة الطبيعية «أنها الدولة التي يكون أفرادها و نظامها على منهج متحد».

ويكون وصف المجتمع بناء على تلك الصورة وصفًا حقيقيًا، فإذا أظهرت الصورة انسجامًا بين العرف العام والنظام ،أي كانت الأفكار والمشاعر من جنس النظام، قلنا إن هذا المجتمع متجانس ،وإن هناك انسجامًا تامًا بين الحاكم والمحكوم، وهو الأمر الذي حصل في أوروبا في عصر النهضة حين حصل التزاوج بين النظام وبين ما يحمله الناس من أفكار ومشاعر. ففي بريطانيا التي شهدت أول بوادر النهضة، فإن الأمور أخذت منحًى تصاعديًا بعد «الثورة المجيدة» كما يسمونها، التي جاءت بنظام سياسي وضع الأرضية الصلبة للثورة الصناعية[8] وكذلك الأمر كان بالنسبة لأمريكا وفرنسا؛ وعليه فالتجانس بين الحاكم والمحكوم من ناحية الأفكار والمشاعر والأنظمة تجعل هذا المجتمع ينطلق في البحث عن مصادر الثروة وتنميتها ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تنتقل بالمجتمع انتقالة نوعية من خلال تأسيس مؤسسات سيادية قادرة على صياغة القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

أما المجتمع المضطرب العلاقات، المشتت الأفكار، المختلف المشاعر، الكاره للنظام والعامل على تقويضه، هو مجتمع يوصف بالفوضوية؛ لأنه لن يخطو خطوة إلى الأمام نتيجة للصراع القائم بين الطرفين الحاكم والمحكوم. مما يجعل أفراد هذا المجتمع منفضّين من حولهم تسودهم الأنانية وتنتظمهم اللامبالاة. وعليه فإن الإنسان الناهض هو الذي تكون سلوكياته منبثقة من فكرة كلية واحدة، والمجتمع الناهض هو المجتمع الذي تكون العلاقات فيه منبثقة من قاعدة فكرية واحدة، والعكس صحيح. فالفرد غير الناهض هو الذي تسوده فوضوية في المصدر وكذلك المجتمع. وبالتالي لجعله ناهضًا وجب استبدال هذه الفوضوية بمصدر واحد، أو بقاعدة فكرية واحدة تنهض به. والقاعدة الفكرية هي الفكرة المبدئية التي توفر إجابات عن طبيعة الكون والإنسان والحياة، والإجابات لا تعدو أن تكون ثلاثة:

1) أن يكون لهذا الكون خالق يضع الأنظمة.

2) أن يكون خالقًا ولكن تشريعاته منفصلة عن الحياة.

3) أن لا يوجد خالق.

وقد انبثقت عن هذه الاحتمالات الثلاثة مبادئ وأيديولوجيات تمثلت في الإسلام الذي يرى أن خالق الكون مسيِّر له. والرأسمالية ومنها العلمانية التي فصلت الدين عن الحياة. والاشتراكية التي اعتبرت الدين أفيون الشعوب.

والمتمعن في هاته الأيديولوجيات يرى أنها كلها حققت نهضة وإن كانت نسبية بالنسبة للرأسمالية والاشتراكية لسبب رئيسي وهو أنهما لم يلتزما بشرط صحة القاعدة الفكرية من لزوم موافقتها للفطرة وإقناعها للعقل. فهذان الشرطان أساسيان في الحكم على مدى صحة النهضة من عدمها، وإن كان أنه لا اختلاف أن هناك معالم للنهضة قد تتحقق. أما بالنسبة إلى الإسلام، فهو الدين والأيديولوجيا الوحيدة بين الثلاثة الذي لديه أجوبة عن حقيقة الكون وافقت فطرة الإنسان وعجزه، ولم تحجر على فكره بل سعت لأن يسيح بعقله بفكر مستنير ومنتج يصل به إلى بر الأمان، ويجعل منه ومن المجتمع الذي يتبنى الفكرة الإسلامية قادرًا على فهم واستيعاب سبب خلقه والغاية التي من أجلها خلق؛ ولهذا فان الإسلام كفكرة استطاع في زمن وجيز أن يغير معالم الجزيرة العربية والعالم، ووصل صداه إلى أقاصي الأرض، وأوجد حضارة لم تشهد البشرية مثيلًا لها، و له من الكنوز الفكرية والفقهية والعلمية ما يجعله يتصدر كل الحضارات في كل الأزمنة.

[1]– الموسوعة الفلسفية – مادة شنبجلر.

[2]– الموسوعة الفلسفية – مادة توينبي.

[3]– نقلًا عن: عماد الدين خليل – التفسير الإسلامي للتاريخ – ص 84.

[4] – Huntingdon, S. (1993). The clash of civilizations.

[5] النهضة ـ حافظ صالح ص 5

[6] النهضة ـ حافظ صالح ص 8

[7] مفاهيم النهضة الإسلامية ـ سباتين، نجاح يوسف ص 14

[8] لماذا تفشل الأمم « Why nation fail » ص 100

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل

الجزء(2)

المهندس ناصر وحان اللهبي- اليمن

إن التوافق الديمقراطي بلاء يضيِّع الإسلام وقضايا المسلمين، ولو أخذنا على سبيل المثال موضوع التوافق الديمقراطي في القضية الفلسطينية لوجدناه يؤكد حقيقة هذا التناقض مع الإسلام. فموضوع الحوار الرئيسي المطروح على جدول أعمال المتحاورين الفلسطينيين هو الاعتراف بالدولة اليهودية، والاعتراف بالاتفاقات الموقَّعة معها، والاعتراف بالمرجعية الدولية وبالمرجعية العربية لحل القضية الفلسطينية.

ومعلوم أن الاعتراف بالكيان اليهودي المغتصب في الوجود على معظم أرض فلسطين حرام شرعًا، وأن جميع تلك المرجعيات المطروحة لحل القضية الفلسطينية هي محرَّمة شرعًا؛ وذلك لأن تلك المرجعيات تقرُّ بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية، وكلها قرارات كفر وبطلان وتتصادم مع الأحكام الشرعية.

وإذا تتبعنا الشورى في الإسلام وأحكامها، وفيما تكون الشورى، وهل فيها معنى (التوافق)؛ لوجدناها تنطلق من أمرين أساسيين هما:

1- إنها حق لعامَّة المسلمين، وواجب على رئيس الدولة أن يستشيرهم اقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم.

2- إنها تقوم على أساس اكتشاف الرأي الأفضل والأصوب في غير الأحكام الشرعية، وهذا يستلزم استنهاض العقول، وحشد الإمكانيات والطاقات؛ فتنبثق الآراء، وتظهر نقاط الضعف والقوة في كل رأي، فيؤخذ الرأي الصواب. إن الشؤون العامة تمس حياة الناس ومصالحهم، فلا يصح تجاوز مشاورتهم، ولا تجاهل رأيهم.

والشورى أو أخذ الرأي يكون من قبل الخليفة أو أي أمير أو أي صاحب صلاحية رئيسًا كان أو قائدًا أو مسؤولًا... فإنه كله أمير، ويكون بين الزوجين، وفي الإصلاح بين الناس؛ ولقوله تعالى: (فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا).

أما إبداء الرأي لمن له الصلاحية حاكمًا كان أو قائدًا أو غير ذلك فأمر لا خفاء فيه، فهو من قبيل النصيحة، وهو أمر مشروع ويُبدى لأئمة المسلمين وعامتهم. وأما رجوع من له الصلاحية حاكمًا كان أو أميرًا أو رئيسًا لأخذ الرأي من الناس فهو محل التباس، لا سيما بعد أن تفشَّت مفاهيم الديمقراطية وكادت تُحوِّل عقليات كثير من المسلمين.

وأخذ الرأي هو ما أُطلق عليه في الإسلام (الشورى) و(التشاور). وإذا كان إبداء الرأي جائزًا سماعه من المسلمين وغير المسلمين؛ فلأنَّ الرسول أقرَّ الرأي الذي تضمَّنه حلف الفضول، حيث قال: «ولو دعيتُ به لأجبتُ، وما أحبُّ أن أخيس به وأنّ لي به حُمر النعم» سنن البيهقي. مع أنه كان رأي مشركين، فإن الرجوع لأخذ الرأي لا يكون إلا للمسلمين، أي أن الشورى ليست حقًا إلا للمسلمين، لأن الله تعالى يخاطب الرسول فيقول: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) أي للمسلمين. ويقول عزَّ وجلَّ: [وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ٣٨) أي المسلمين؛ لأن الآية الأولى تقول: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وهذا كله لا يكون من الرسول إلا للمسلمين. والآية الثانية تقول: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) وهذه الأوصاف لا تكون إلا للمسلمين مع بعضهم؛ ولذلك كانت الشورى خاصة بالمسلمين مع بعضهم قطعًا. والشورى عند المسلمين أمر مشهور ومعروف، وقد وردت في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وفي أقوال المسلمين. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما رأيت أحدًا أكثر مشاورة من رسول الله لأصحابه» سنن البيهقي. وعن الحسن رضي الله عنه قال: «ما تشاور قوم قط إلاّ هدوا لأرشد أمرهم». فأخذ الرأي، وهو التشاور أو الشورى، ثابت بنص القرآن والحديث. إلاَّ أن الذي يخفى على الكثيرين هو: ما هو الرأي الذي تكون فيه الشورى أو التشاور. أي: ما هو الأمر الذي يؤخذ فيه الرأي، ثم ما هو حكم هذا الرأي: هل يجب أن يؤخذ فيه برأي الأكثرية بقطع النظر عن كونه صوابًا أو خطأ؟ أم يجب أن يؤخذ فيه بالرأي الصواب بقطع النظر عن كونه رأي الأكثرية أو الأقلية أو الواحد؟ وهل تعني ما يسمى بالتوافق؟.

ولمعرفة الجواب على ذلك يتحتم فهم واقع الرأي من حيث هو: ما هو. وفهم الأدلة الشرعية التفصيلية الواردة في أخذ الرأي، وتطبيق هذه الأدلة على واقع الرأي تطبيقًا تشريعيًا.

أما واقع الآراء الموجودة في العالم فإنها لا تخرج عن (فكر أو عمل)، فالآراء الفكرية هي ثلاثة، وواحد رأي عمل:

أولًا: أن يكون الرأي حكمًا شرعيًا أي رأيًا تشريعيًا. (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم حكم الله فيه كما في صلح الحديبية).

ثانيًا: أن يكون تعريفًا لأمر من الأمور. إما تعريفًا شرعيًا كتعريف الحكم الشرعي ما هو، أو تعريفًا لواقع، كتعريف العقل وتعريف المجتمع وما شاكل ذلك (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم رأي أهل العلم في تلك المجالات).

ثالثًا: أن يكون رأيًا يدل على فكر في موضوع، أو على فكر في أمر فني يدركه أهل الاختصاص. (وهذا لا تَوافق فيه ويُلتزم رأي أهل الخبرة والاختصاص كما في واقعة بدر).

رابعًا: أن يكون رأيًا يرشد إلى عمل من الأعمال للقيام به. (وهنا التوافق وهذا مجاله، كانتخاب رئيس أو الخروج لعمل، أو القيام بعمل يهم الجميع كما في غزوة أحد).

وهذا هو شرعنا الإسلامي الذي وضع الخط المستقيم أمام الخطوط العوجاء، فلا توافق في التشريع ولا في العلم والاختصاص والخبرة، إنما توافق في واقع عملي وليس فكريًا؛ وعليه يكون موضوع (التوافق الديمقراطي) مخالفًا للفكر الإسلامي وللحكم الشرعي؛ لأنه فتح الباب على مصراعيه لكل فكر دخيل علينا، وبالتالي فلا شرعية لحوار موضوعه غير شرع الله، ومرجعيته باطلة، ولا تصلح لنا كأصحاب عقيدة وحضارة متميزة، نريد منها أن تُخرج العالم من شقاء الرأسمالية والديمقراطية إلى سعادة الإسلام.

3- وأما أطراف (التوافق الديمقراطي) فإن طرفًا على الأقل أو أكثر من أطراف الحوار يتمثل دائمًا في السلطة الحاكمة، ونحن نعلم يقينًا أن السلطات الحاكمة في بلداننا ما هي في الواقع سوى وكيل سياسي يمثل مصالح الدول الكبرى المستعمرة في تلك البلدان. وهذا معناه أننا عندما نتحاور مع الحكومة أو السلطة في أقطارنا الإسلامية فإننا نتحاور في الواقع مع مبعوثين أو مندوبين للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وللدول العظمى بشكل عام. ولا شك أن هذا الحوار مع هؤلاء هو حرام شرعًا؛ لأنه يجعل للكفار أكبر سبيل على المسلمين، والله سبحانه يقول: (وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١).

والأمر الآخر، فإن التيارات التي تدخل في الحوار هي متبنية مناهج علمانية، وتركن إلى الخارج لكي تصل إلى الحكم، وتستقوي بالسفارات والمخابرات الخارجية، وحين تصل إلى الحكم تنفذ كل المؤامرات على الأمة ومبدئها ومصالحها وثرواتها ومقدراتها، وليس كما يقولون الشراكة والتعاون والعلاقات!! .

4- وأما الغاية من (التوافق الديمقراطي)

فإنها تكون دائمًا للوصول إلى حل وسط بين المتحاورين، والحل الوسط لا ريب بأنه حل غير إسلامي؛ لأنه يجري فيه تنازل كل طرف من أطراف الحوار عن جزء من ثوابته لكي يتوافق المتحاورون على حل يرضي الجميع. ولو سلمنا جدلًا بوجود طرف إسلامي صادق في الحوار، فإن عليه لزامًا أن يتنازل عن جزء على الأقل من ثوابته حتى يلتقي مع التيارات العلمانية والحكومية في منتصف الطريق. وهذا من شأنه أن يجعل الغاية المراد الوصول إليها بين المتحاورين بعيدة كل البعد عن الغايات الشرعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الحل الوسط هذا يعني أننا قبلنا من حيث المبدأ الحكم بغير ما أنزل الله ورضينا بالتحاكم إلى الطاغوت، وبتحكيم قوانين الكفر في حياتنا، والله سبحانه وتعالى يحذِّرنا من ذلك فيقول: (وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ٤٩) ويقول سبحانه: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ٦٠).

وأما نتائج (التوافق الديمقراطي) فسنتكلم عنها، إن شاء الله تعالى، في المقال التالي الذي يتبع

ما هي الأسباب التي أدت لوجود كيان يهود؟ وما هي الظروف الواجب توفرها

الأستاذ عبد الله حسين

في ظل ما يجري هذه الأيام من هرولة وتسارع للتطبيع مع كيان يهود بدءاً بالتطبيع الإماراتي والبحريني ثم السوداني والحديث عن دول أخرى في الطريق للتطبيع... إزاء كل ذلك، ماذا تعني لنا قضية فلسطين، وبيت المقدس والأقصى؟ إنها قضية إسلامية عقدية، قال تعالى: [سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]، إن بيت المقدس هو أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين فتحها عمر بن الخطاب واستلم مفاتيحها سنة 15هـ وطهرها صلاح الدين من رجس الصليبيين سنة 583هـ وحافظ عليها عبد الحميد الثاني.

دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي 1907م في لندن حضره ممثلون عن بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا، وقد وضع هذا المؤتمر تقريراً خطيراً جاء فيه: (... إن الخطر يكمن في الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط بوجه خاص، فهي الجسر البري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا وتمر به قناة السويس شريان أوروبا وعلى جانب البحر الأحمر وعلى طول ساحل البحر الهندي وبحر العرب حتى خليج البصرة حيث الطريق إلى الهند وإلى الإمبراطوريات الاستعمارية في الشرق، في هذه البقعة الحساسة الشاسعة يعيش شعب واحد تتوفر له من وحدة تاريخية ودينية ووحدة لسانه وآماله كل مقومات التجمع والترابط والاتحاد، تتوفر له في نزعاته التحررية وفي ثرواته الطبيعية ومن كثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر والنهوض. ويبلغ تعداده الآن 35 مليون نسمة ويمكن أن يرتفع في مدى قرن واحد إلى مائة مليون نسمة بالنسبة لشرائعه الإسلامية التي تتيح له تعدد الزوجات وتؤدي إلى زيادة النسل والتكاثر، فكيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه وإذا اتجهت هذه القوى في اتجاه واحد؟) واستطرد التقرير في التساؤل (ماذا لو انتشر التعليم وعمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟ وماذا يكون إذا تحررت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها؟) ويجيب التقرير عن هذا السؤال فيقول: (عند ذلك ستحل الضربة القاضية حتماً بالإمبراطوريات الاستعمارية). من أجل ذلك كله أوصى المؤتمر أن تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة وتفكيكها بفصل جزئها الآسيوي عن الأفريقي وإقامة حاجز بشري قوي وغريب في نقطة التقاء الجزأين يمكن للاستعمار أن يستخدمه أداة لتحقيق أغراضه.

وقد أخذ المؤتمرون القرارات التالية:

تسعى الدول ذات المصالح المشتركة للعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر وجهل.

ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر الذي يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطها معاً بالبحر الأبيض المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

إذاً هذا المؤتمر هو وراء وجود كيان يهود في المنطقة وهو حاجة استعمارية، وقد توصلوا إلى ذلك؛ لتجزئة هذه المنطقة وإقامة دويلات قطرية هزيلة وهدم دولة الخلافة العثمانية عندما تمكنوا من إيجاد هذا الكيان المسخ عام 1948م ووقوع الكوارث والمصائب من التقتيل والتشريد لأهلها حتى يومنا هذا.

وكان أمر إقامة هذه الدولة ووجودها في أرض الواقع عبر هدم دولة الخلافة، وهذا يظهر في كلام السلطان عبد الحميد الثاني عندما رفض عرض هيرتزل حيث قال: (انصحوا الدكتور هيرتزل أن لا يتخذ خطوات جدية في هذا الموضوع، فإني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين، فهي ليست ملك يميني بل ملك الأمة الإسلامية... لقد جاهد شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه... فليحتفظ اليهود بملايينهم فإذا مزقت دولة الخلافة يوماً يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن... وأما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من دولة الخلافة وهذا الأمر لا يكون، إني لا أستطيع أن أوافق على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة).

إذاً جرت المؤامرة على هدم الخلافة بتدبير الإنجليز وعميلهم مصطفى كمال في 28 رجب 1342هـ فكانت هذه الكيانات القطرية الهزيلة التي جاءت باتفاقية سايكس بيكو عام 1916م وكان وعد بلفور عام 1917م.

وما نحن عليه الآن من أزمات وضياع الحقوق والأراضي المقدسة وخروج الأمة من التاريخ هو بما أوجدته القوى الاستعمارية في ذلك الزمان واستمرار سطوتها اليوم بقيادة أمريكا بإعطاء كل أسباب البقاء والاستمرار لهذا الكيان من خلال هيمنتها على الوضع السياسي العالمي، وفي البلاد الإسلامية، وحتى تتغير هذه المعادلة التي جعلت القوى الاستعمارية المهيمنة على الأمة الإسلامية لا بد أن تمتلك هذه الأمة إرادتها وقرارها؛ وذلك يكون بأن تتحرك الأمة بكاملها وتثور على هذه الأنظمة القطرية الوطنية التي بناها المستعمر سابقاً وحافظ عليها الآن؛ وذلك بإقامة أنهدولة جامعة للأمة على أنقاض هذه الدويلات الكرتونية، دولة تقوم على عقيدة الأمة الإسلامية والتي عرفها الشرع بأنها خلافة على منهاج النبوة، وهي واجبة شرعاً على الأمة بأن تعمل على إقامتها ودلت على ذلك النصوص الشرعية من كتاب وسنة وإجماع صحابة وقياس شرعي، وهي كذلك وعد من الله سبحانه وتعالى: [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ] وبشرى النبي ﷺ «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ». فبقيام الخلافة تكون الأمة قد ملكت إرادتها، وبأقل من رد الطرف سيصدر خليفة المسلمين القرار السياسي بتحريك الجيوش لقلع كيان يهود.

وقد بشرنا النبي ﷺ وهو الصادق المصدوق، بقتال يهود، فجاء في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام «لتقاتلنّ اليهود، فَلَتَقْتُلَنَّهم حتّى يقول الْحَجَرُ: يا مسلم! هذا يَهُودِيٌّ، فتعال فَاقْتُلْهُ». وإن هذا لكائن قريباً بإذنه تعالى، وهذا ما يخشاه الغرب اليوم ويفعل له ألف حساب بأن يعمل حتى لا تتحقق الظروف والأحوال التي توحد الأمة في ظل الخلافة، لذلك هو يحارب بكل قوة توجه الأمة نحو الإسلام بما يسمى بـ(الحرب على الإرهاب) وبمزيد من إشعال الحروب في البلاد الإسلامية والضغط السياسي والاقتصادي. ولكن كل ذلك سيذهب هباءً أمام وجود حزب التحرير الذي يصل الليل بالنهار مع الأمة لإنجاز مشروع الخلافة مشروع الأمة الذي أصبحت له السطوة والقوة بين جماهير الأمة هذه الأيام، فصبر ساعة إن شاء الله ويكون النصر المبين، [وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ].

إن كان ترامب أم بايدن ما الذي سيتغير؟

إرجان تكين باش

الخبر:

توجه الناس في الولايات المتحدة الأمريكية إلى صناديق الاقتراع لاختيار الرئيس السادس والأربعين للبلاد. وتشير آخر استطلاعات الرأي العام أن جو بايدن مرشح الحزب الديمقراطي والمساعد الأسبق للرئيس يتقدم على منافسه في سباق الانتخابات. (بي بي سي تركي، 2020/11/03م)

التعليق:

في الولايات المتحدة الأمريكية يلعب حزبان رئيسيان دورا حاسما في الانتخابات الرئاسية؛ الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري. لا يوجد بين الحزبين أي اختلاف يذكر سوى الاختلاف في الأسلوب. ولن يكون هناك تغيير في سياساتهما الأساسية والجذرية حول الاستعمار والإسلام ومحاربة المسلمين. وإذا وقع هذا التغيير، فسيكون في الأساليب والنهج والتعامل مع المشاكل فقط. فعلى سبيل المثال، فإن أردوغان، الذي يخاطبه ترامب بـ"صديقي العزيز"، سوف يصبح أردوغان فقط أو السيد أردوغان إذا فاز بايدن بالانتخابات. ومن حيث كونها دولة تدور في الفلك فإن دور تركيا في الشرق الأوسط أو الحروب بالوكالة في أفريقيا لن يشهد أي تغيرات. وكما هو واضح فإن الاختلاف بين الحزبين ليس في الجوهر بل في الأقوال وليس في الفعل بل في الخطاب.

لن تنتهي لغة الكراهية التي يستخدمها ترامب ضد المسلمين وسياساته في محاربته الإسلام إذا تم انتخاب بايدن رئيسا، ربما يتم تخفيفها فقط، وربما تكون أكثر حدة. لأن الولايات المتحدة دولة مستقلة تتبع سياسة دولة المؤسسات. وهذه السياسة لا تتغير بتغير الرؤساء، والذي يتغير هو أسلوب تنفيذها فقط. فمثلا أسلوب ترامب يبرز فيه أسلوب رعاة البقر المتغطرس والذي يفتخر به. فإن ثقافة رعاة البقر تميل إلى أعمال الأقوياء والمتشاجرين والقتل والسرقة ولا يكترث لموت الأبرياء. لقد شهدنا بوضوح منطق رعاة البقر لترامب في إهانته لأردوغان والوفد المرافق له عشية قمة G-20 التي عقدت في اليابان عام 2019 وفي رسالته المهينة إلى أردوغان بخصوص سوريا، والتي كتبها إليه وتم إخفاؤها عن الرأي العام.

يطغى على أسلوب بايدن الخبث الإنجليزي كالخداع وتقمص قناع الديمقراطية ودس السم بالعسل وقتل الضحية مبتسما، أما ترامب فهو يقدم السم الخالص ويمارس القتل وهو يلمع أنيابه، ولهذا فإن ترامب لا يخدع أحدا لأن عداءه واضح، بينما بايدن فإنه يتمتع بالقدرة على الخداع ويستطيع بسهولة أن يكسب مشاعر حكام المسلمين الخونة وعلى رأسهم أردوغان، فهو متخصص بهذا الشأن، وعليه، فإنه لا يوجد فرق كبير بين ترامب وبايدن باستثناء الخصائص الشخصية التي تميز أحدهما عن الآخر.

على المسلمين أن يعلموا أن أمريكا هي ألد أعداء الإسلام والمسلمين. بغض النظر عمن يأتي على رأس هذا البلد، سواء أكان ترامب أم بايدن، لأن هذا العداء لا يتعلق بالأشخاص بل بالأفكار فقط. إنه صراع الحق والباطل. وبغض النظر عمن يمثل الباطل فإنه سيواصل حربه ضد الحق وأتباعه. وخير دليل على ذلك فإن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين وصلوا إلى السلطة منذ التسعينات وإلى الآن يواصلون حربهم على الإسلام والمسلمين دون توقف.

لهذا السبب وحده الإسلام ودولة الخلافة التي تطبق الإسلام هما اللذان يمكنهما أن يضعا حدا لعداء هذا العدو الشرس، وما لم يتم إقامة دولة الخلافة، التي كانت الولايات المتحدة تؤدي لها ضريبة، فإن المسلمين ستتقاذفهم أمواج الحكام العملاء.

عندما تتحول الحقائق إلى أوهام والسراب إلى ماء... فتح باريس وروما

م. باهر صالح

إن من المحزن المبكي أن يخرج علينا بعض الكتاب أو المفكرين أو المسؤولين بمقالات وآراء يهاجمون فيها ثقافة الأمة ومشروعها التحرري العظيم، ويستهزئون بحقائق إيمانية وشرعية لدى المسلمين، ويصفونها بأوهام ورجعية وتخلف! وفي مقابل ذلك يُسوّقون لسراب رؤيتهم ومصدر استرزاقهم على أنه الماء! مع أنهم لو كانوا يتصفون بشيء من الحكمة للاذوا بالصمت إزاء ما نطرحه وتقبل عليه الناس، كما يفعل أسيادهم في الغرب، بدل أن ينبروا للحديث فيفضحوا أنفسهم ويكشفوا للناس عن سوء سريرتهم ومكنون نفوسهم.

فأي موقف يتوقعه هؤلاء من الأمة تجاه من يسفه معتقدات المسلمين ويقينهم؟! فالذي يشكك بعلو الأمة وسيادتها على الأمم والشعوب بدينها وعقيدتها هو لا يشكك بأوهام وخزعبلات كأوهام وخزعبلات قادة مشروع التفريط والسلام، ولا بخرافات وقصص خيالية، بل يشكك بقول الله المحفور في صدور الأمة (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ)، والذي يرى أن الحديث عن غلبة الأمة والذين آمنوا على الكفر والاستعمار، ويعتبره من أفكار القرون الوسطى وتخلفا، إنما يهاجم يقين الأمة بقوله تعالى: (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ)، بل إن من يشكك باستخلاف الله للذين آمنوا وتمكينهم في الأرض إنما يشكك بيقين الأمة بقوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)، وبقوله صلى الله عليه وسلم: (...ثم تكون خلافة على منهاج النبوة). ومن يستهزئ بطموح الأمة وإصرارها وعزمها على فتح روما وباريس وعواصم الاستعمار والكفر واستعادة الأندلس إنما يستهزئ بتعلق الأمة بقول رسولها الكريم: {بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم نكتب، إذ سئل: أي المدينتين تفتح أولاً القسطنطينية أم رومية؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: مدينة هرقل تفتح أولاً، مدينة هرقل هي القسطنطينية}. وقوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله زَوَى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكُها ما زُوِيَ لي منها). ويكأني بهؤلاء في بطحاء مكة مع أبي جهل وأبي سفيان وهما يستهزئان برسول الله وهو يعد أصحابه بكنوز كسرى وقيصر، أو بالمنافقين واليهود في المدينة المنورة وهم يسمعون رسول الله في أوج الضيق والشدة في غزوة الخندق وهو يعد المسلمين بفتح روما والقسطنطينية، فيقولون غر هؤلاء دينهم. أفلا يرون أنهم يعيدون المشهد ذاته، ولكن بجريرة أعظم من جريرة أبي جهل وأبي سفيان ومنافقي المدينة إذ أنهم يرتدون إلى الجاهلية بعد أن انكشفت الغمة وتركنا رسول الله على المحجة البيضاء.

ثم إن من يعتبر فتح باريس وروما هو الرد المعتبر والحقيقي على إساءات الغرب للرسول الأكرم، أعظم رجل عرفته البشرية، طرحا خياليا أو رجعيا، هو إما أن يكون بسبب قصور ذهني لديه لأنه عاش قزما وألف العبودية والصغار والتبعية ولم يعد يرى نفسه إلا متسولا لعطف الاستعمار أو شفقة الأسياد، أو يكون لا يرى في سيد ولد آدم، محمد صلى الله عليه وسلم، ذلك العظيم الذي تهون من أجله الأرواح والمهج.

أما الأمة فتدرك مكانة نبيها وعظم شرفه ورفعة قدره، وهي ترى أن هدم برج ايفل على رأس ماكرون هو أقل بكثير مما يستحقه نبيها الأعظم، فأعظم ما يتمناه المسلم أن يلقى رسول الله على الحوض عند سدرة المنتهى فيقبل رأسه ولا يخجل من النظر إلى عينيه الكريمتين بسبب تقصيره في حقه، أما من حرم حلاوة الإيمان والإحساس بعظمة رموز الإسلام فهو ممن لا يمكن أن يتصور هذا الكلام.

والغريب العجيب ما نقرأه أحيانا من هؤلاء الكتاب أو المفكرين أو المسؤولين عندما يتحدثون عن أن مواقفنا الشرعية ورؤيتنا السياسية على أنها نشاز؟! وكأنني بهؤلاء يعيشون في قصور عاجية وعلى كراسي الحكم المذهبة وأصبحوا في عالم آخر غير ما تحياه الناس وتعايشه الأمة، ولو أن هؤلاء خرجوا إلى الناس، متنكرين بثياب عادية مبعدين عنهم مظاهر الأبهة والارتزاق والحواشي والمواكب، ليسمعوا بآذانهم سباب ولعن الشارع والجماهير للسلطة وقادتها ولمنظمة التحرير ومشاريعها ورموزها، وليدركوا تمام الإدراك أن الأمة والشعوب قد سبقوا الحكام والحركات بأميال في مسيرة الوعي والتغيير، وليروا بأم أعينهم كيف يتندر الناس على أطروحات وخطابات السلطة والأنظمة والتي يحلو لهؤلاء تسميتها بالمشاريع.

أما نحن فمن الأمة ولها، ونحن نستمع جيدا لنبض الأمة وتوجهاتها ونشارك في صناعة الرأي العام فيها يوما بيوم ولحظة بلحظة، وندرك أن ما نقوله ونطرحه بات حقائق وواقع، بل إنا لنسمع ذلك من أفواه قادة الأجهزة الأمنية والذين هم عماد وقوام مشروع دايتون، في زنازين الاعتقال أو جلسات ما يسمى بالتحقيق، وذلك حينما تغيب أعين المسؤولين وميكروفونات التسجيل.

والأغرب أن يتفوه هؤلاء بعبارات الاستعمار ومشاريع الاستعمار ويغمزون ويتهمون من يريد أن يغزو الاستعمار في عقر داره بينما تطيب أنفسهم وهم يفاخرون بأنهم أولياء للغرب الذي غزا حواضرنا ومتعلقون بأستار المؤسسات الاستعمارية المتآمرة وحلفاء للاحتلال ويقدسون التنسيق الأمني! فهل يتحدث هؤلاء بعقولهم أم ببطونهم؟! ثم ألم يكف هؤلاء ما تلقوه من صفعات وركلات وعار جراء تشبثهم بمشاريع التفريط وأرباب الاستعمار؟! وهل نسي هؤلاء أنهم أصحاب مشروع بيع فلسطين مقابل دويلة هزيلة على أقل من ربع مساحة فلسطين، فعن أي معركة وأي تحرر يتحدثون؟! وهل بات هناك عاقل لم يدرك بعد أن فلسطين يحتاج تحريرها إلى جيوش الأمة أو خلافتها القادمة؟! فمن العار أن يصبح العملاء وقادة التفريط يتحدثون عن الشرف والوفاء للقدس والتحرر.

فحري بهؤلاء إن بقي لديهم شيء من حكمة أن يتوبوا إلى ربهم وأن يكفوا عن الوقوف في وجه الأمة وتطلعاتها ويتركوا التعلق بأستار الاستعمار، وأن ينحازوا إلى مشروع الأمة التحرري، فتستر هؤلاء خلف مسميات وألقاب ووظائف أو خلف قوالب لفظية ومصطلحات فارغة من أجل التشبيح لن يغني عنهم شيئا، فإن الأمة مقبلة على نصر قريب، (وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ).

وعلى وسائل الإعلام أن تحترم الأمة وعقيدتها وثقافتها، فلا تسمح لكل من يريد أن يستهزئ بأحكام وأفكار الإسلام بأن يجد سبيلا للنشر لديها تحت ذريعة حرية التعبير، وإلا فما الفرق بينها حينذاك وبين مجلة شارلي ايبدو وغيرها من المنابر التي تسيء للإسلام؟! فليست الإساءة للإسلام محصورة بالإساءة لرسول الله، بل كل من يهاجم أحكام الإسلام ويستهزئ بالحقائق القرآنية ومعتقدات وثقافة الأمة هو مثله مثل صاحب الرسوم الكاريكتيرية، ومن يصف أحكام الإسلام وأخبار السنة والقرآن بالرجعية والتخلف هو مجرم ينبغي نبذه لا فتح المنابر له.

نعي

"يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي"

تنعى أسرة جريدة التحرير الخالة نجمة شوشان والدة الزميل أحمد شوشان، عضو الفريق التقني للجريدة. التي وافتها المنية يوم السبت 07 نوفمبر 2020.

وبهذا المصاب تتقدم أسرة جريدة التحرير بأحرّ التعازي إلى عائلة الفقيدة داعين الله أن يتغمّدها بواسع رحمته وأن يسكنها فراديس جنانه وأن يرزق أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان.

وانا لله وانا إليه راجعون.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

imprimerie STAG